

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ٢٦

الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

خطاب الرئيس غلافكوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة أولاً إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية قبرص.

اصطحب السيد غلافكوس كليريدس رئيس جمهورية قبرص إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية قبرص فخامة السيد غلافكوس كليريدس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كليريدس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أستهل خطابي بتوجيه أحر التهاني إليكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة إن انتخابكم هذا ليس مجرد إعراف بخبر تكم الطويلة وما تتصفون به من قدرات ومهارات دبلوماسية بارزة، بل إنه أيضاً تعبير

عن التقدير الذي يحظى به بلدكم البرتغال في الأمم المتحدة. ونحن على ثقة من أنه بفضل قيادتكم القديرة، سيصبح عمل هذه الدورة، التي هي دورة هامة جدا من دورات الجمعية العامة، معلماً بارزاً في تاريخ المنظمة.

وأود أيضاً أن أشيد إشادة حارة بأمين عام الأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي لما يبديه من قيادة حكيمة في قضايا حاسمة، وما يقدمه من تقارير عن أعمال المنظمة نجم عنها بالفعل اعتماد سلسلة من التدابير التي توفر أدوات عمل صالحة لأنشطة الأمم المتحدة. وتعرب قبرص عن امتنانها بصفة خاصة للأمين العام ولموظفيه المتفانين لما يبذلونه من جهود دؤوبة من أجل إيجاد حل عادل ودائم لقضية قبرص استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة.

في نيسان/أبريل ١٩٤٥، عندما وضح أن العالم كان في سبيله إلى الانقسام إلى معسكرين مسلحين، اجتمع مندوبو الأمم المتحدة المستقلة آنذاك لإنشاء منظمة عالمية قادرة على الخروج من فوضى وصراعات الحرب العالمية الثانية لبناء عصر يسوده السلام والتعاون الدولي.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86272

9586272

نجاحنا وأوجه إخفاقنا على حد سواء. بل أنه يتيح لنا أيضا فرصة للتطلع إلى المستقبل كيما نحدد أين يمكن بل ينبغي لنا أن نذهب من هنا، لا سيما الآن حيث نجد أن الحرب الباردة التي انتهت قد خلقت للأسف طائفة واسعة من المشاكل الأمنية الناجمة عن توترات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو عن قضايا قومية. إن الطبيعة المعقدة للتحديات تقتضي عملا متعدد الأطراف ونهجا متكاملا. وإذ نستفيد من عبر الماضي وتحديات الحاضر، لا بد لنا أن نفتح طرقا جديدة لاستخدام الآليات التي أتاحتها لنا الميثاق من بادىء الأمر.

وفي هذا السياق، نجد أن المناقشة المستمرة بشأن خطة للسلام قد حفزت تفكيراً جديداً حول التغيرات المحددة المطلوبة لإعادة تجهيز الأمم المتحدة للاضطلاع بدورها في هذا الميدان على نحو يحقق رؤية مؤسسيها. وقد أتيحت لي الفرصة من قبل لكي أعرض بشيء من التفصيل من فوق هذه المنصة آراءنا بشأن التوجهات المفاهيمية المقترحة. ولست بحاجة إلى أنؤكد أن بلدي ملتزم التزاما كاملا بهذه الغايات. بل إن تاريخ قبرص الحديث يعد مثالا على وضوح الحاجة إلى مثل هذه المبادرة وعلى أهمية الماضي قدما في توسيع مفاهيمها.

وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يعتبر نزع السلاح وتحديد الأسلحة جزءا لا يتجزأ من السلم والأمن الدوليين. ولئن كان إحراز تقدم صوب نزع السلاح وتحديد الأسلحة ظل مستحيلا لعدة عقود بسبب المواقف المتصلبة الناتجة عن استقطاب العالم إلى قطبين، فإن زوال ذلك الاستقطاب يفتح اليوم إمكانيات جديدة.

وشهدنا في العامين الماضيين إنجازات كبرى كان أهمها قرار تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى ودون قيد أو شرط، فضلا عن تعزيز عملية استعراض المعاهدة واعتماد مجموعة من المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وعلاوة على ذلك، سرعان ما سندخل في التزامات من أجل إبرام معاهدة حظر التجارب الشامل والتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض نووية. وينبغي أن ينظر إلى هذه الإنجازات كنتائج للزخم المتعاظم في مجال نزع السلاح منذ انتهاء الحرب الباردة. وإننا نشترك في الرأي القائل بأن هناك الكثير مما لا يزال يتعين علينا القيام به في مجالي

وقاموا بصياغة ميثاق الأمم المتحدة، وهو وثيقة تتضمن مبادئ ومعايير تهدف إلى التصدي بصورة فعالة للعدوان، وإلى تحسين حالة حقوق الإنسان والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعوب في كل مكان.

ولخمس عقود أقيمت على روح الميثاق حياة في ظل ظروف صعبة جدا وحتى في الحالات الكثيرة التي تحملت فيها الأمم المتحدة اللوم عن إخفاقات دولها الأعضاء. ومن الحقائق التي لا جدال فيها أن الأمم المتحدة تمكنت على الرغم من أوجه قصورها من تحويل المستعمرات إلى بلدان مستقلة، ومن استعادة النظم الديمقراطية، وتعزيز حكم القانون. كما نجحت في حسم صراعات في مناطق كثيرة من العالم - في ناميبيا، وموزامبيق، وأنغولا، وكمبوديا، وأمريكا الوسطى، ومنطقة الكاريبي - وكانت مصدر الإلهام في صياغة معاهدات رئيسية لتحديد الأسلحة. كما أنقذت قوات حفظ السلام التابعة لها الآلاف من الأرواح، وأتاحت الغذاء لملايين من البشر، وساعدت على عودة قدر من الأحوال الطبيعية إلى مناطق الصراعات.

كذلك اضطلعت الأمم المتحدة بدور هام في النهوض بحقوق الإنسان، وتنشيط الانتعاش الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار النقدي، والنمو في العالم النامي. وعلاوة على ذلك، عقدت بإيحتها على مدى الـ ٥٠ عاما الأخيرة سلسلة من المؤتمرات التي عالجت قضايا رئيسية تؤثر تأثيرا حيويا على شعوب العالم. وكان من بين المؤتمرات التي تبنتها الأمم المتحدة في الماضي القريب: قمة الأرض في ريو، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في القاهرة، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين - وجميعها قد تركت بصمات لا تمحى على صفحات تاريخ البشرية. ومن ناحية أخرى، كانت هناك تطورات سلبية - فقد أخفقت جهود الأمم المتحدة في رواندا في تجنب عمليات الإبادة الجماعية، وفي الصومال، لا تزال المأساة مستمرة. ومن المحزن أيضا أن عمليات سفك الدماء لا تزال مستمرة دون هوادة في منطقة البلقان، كما أن جهود الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشكلة بلدي لم تؤت ثمارها حتى الآن.

إن إتمام خمسين عاما من الوجود يتيح لنا فرصة هامة لكي نلقي نظرة إلى الوراء ونمنع النظر في أوجه

نص عليها الميثاق هو أهم غاية لنا. وبتأكيدنا على هذا نحن لا نرسم لأنفسنا هدفا هينا. وما ينبغي أن نسلم به هو أن مجموعة المبادئ والالتزامات التي تكونت على مدى الـ ٥٠ سنة الماضية أصبحت مجموعة تغطي طائفة كاملة من القضايا المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويجب أن تكون مهمتنا هي تضيق الهوة الواضحة بين المبادئ التي قبلت والممارسة اليومية، وتطبيق هذه المبادئ دون تمييز، وفي الوقت نفسه دراسة السبل الكفيلة لزيادة تعزيز الآليات القائمة حاليا. وعلينا في هذا السياق أن نجابه مشكلة محاسبة كل من يزدرى بسلطة الأمم المتحدة محاسبة كاملة، ومن يتماهى في رفض احترام حقوق الآخرين، وبিশاء تجاهل التعهدات الدولية التي قطعها على نفسه بحرية.

وعندما أتكلم عن ضرورة إعلاء سلطة الأمم المتحدة، أشعر أن من حقي أن أضرب مثلا بتجربة بلادي وشعبها. فمنذ غزو القوات التركية لقبرص في عام ١٩٧٤، ظلت رقعة تمثل ٣٧ في المائة من أراضي الجمهورية تحت الاحتلال العسكري التركي. وبدلا من أن تنسحب قوات الاحتلال التركية على أثر النداءات المتكررة الصادرة في قرارات رسمية لمجلس الأمن والجمعية العامة نجدها تعتمد إلى زيادة أعدادها وتحديث معداتها العسكرية وهي بذلك لا تشكل تهديدا خطيرا لأمن منطقتنا فحسب وإنما تتحدى أيضا سلطة الأمم المتحدة. وقد ذكر الأمين العام في تقاريره المرفوعة لمجلس الأمن أن المنطقة الخاضعة لاحتلال القوات التركية في قبرص هي منطقة يسودها الطابع العسكري بأكثر مما يسود أي منطقة أخرى في العالم.

وثمة مسألة أخرى تثير قلقنا بصفة خاصة وهي الانتهاك المكثف لحقوق الإنسان للنازحين الذين طردوا عنوة من منازلهم على أيدي قوات الاحتلال التركية، واغتصبت ديارهم وممتلكاتهم على أيدي مستوطنين غير شرعيين استوردوا من تركيا إلى قبرص بقصد تغيير التكوين الديموغرافي لسكاننا واستعمار الجزء الذي تحتله القوات التركية من قبرص. وقد ارتكبت كل هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ضد بلدي رغما عن عدد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تدعو جميع الدول إلى احترام سيادة واستقلال جمهورية قبرص وسلامة أراضيها ووحدتها

الأسلحة التقليدية وغير التقليدية معا، فإن عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة ستظل عنصرا جوهريا في الأمن الدولي مادامت هناك أي تهديدات عسكرية قائمة للأمن.

ولا يمكن لتخفيض القوات والأسلحة أن يوفر وحدهما ضمانا للأمن الدولي، ولكنهما يمكن أن يقللا من مخاطر اندلاع نزاع عسكري كما يمكن أن يسهما في بناء الثقة وحسم المنازعات. وأود في هذا الصدد، أن أذكر هذه الهيئة بالاقتراح الذي طرحته والداعي إلى تجريد جمهورية قبرص من كل صبغة عسكرية وذلك بانسحاب قوات الاحتلال التركية، وتسريح الحرس الوطني في قبرص، وتسليم جميع أسلحته ومعداته العسكرية إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، ووضع كل الأموال التي توفرت بسبب التوقف عن شراء السلاح في حساب للأمم المتحدة لكي تستخدم في مشروعات لتنمية البنية الأساسية لفائدة الطائفتين.

وأعتقد أن اقتراحنا لا يعبر فقط عن نوايانا الطيبة، وإنما يعبر أيضا عن روح العصر. وللأسف فقد رفض هذا الاقتراح من جانب تركيا.

ويتضمن الأمن الحقيقي أيضا الرفاه الاقتصادي، وحماية حقوق الإنسان والاستدامة البيئية. وكل هذه الأبعاد تؤدي دورها معا كقواعد للسلام وذلك بطريقة متضافرة وعلى نحو يعزز فيه كل بعد منها البعدين الآخرين. والاهتمام يشد اليوم بأن تكون للأمم المتحدة خطة وأسلوب عمل يتصلان اتصالا مباشرا بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي يعاني فيها الأفراد أو الجماعات من الحرمان من حريتهم أو الحرمان من ضرورات الحياة البشرية. فالصحف وشاشات التلفزيون تعرض علينا صور هذه الاحتياجات يوميا. وقد أصبحت المآسي الإنسانية العديدة، وفضائح الحروب، والإرهاب، والاتجار غير المشروع في المخدرات، وتدهور بيئة كوكبنا على المدى الطويل، أمورا تثير التساؤل في النفوس عن مدى قدرة المجتمع الدولي على أن يوفر وجودا كريما وأمنا لكل مواطنيه.

وغني عن البيان أن التعاون والعمل الفعال على الصعيد العالمي أصبح شرطا لا بد منه لمكافحة هذه المشكلات وغيرها من الشرور التي تعذب المجتمع العالمي. وينبغي أن يكون تنفيذ التزاماتنا الحالية التي

وتجنب إتيان أي عمل قد يؤدي إلى تغيير التركيب السكاني للجزيرة.

ويمتد التحدي التركي أيضا إلى القرارات التي تدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية قبرص، وإلى عودة اللاجئين إلى ديارهم في ظل ظروف توفر لهم الأمان، وإلى حل القضايا الإنسانية المتعلقة بالمفقودين، وتنفيذ اتفاق فيينا الثالث فيما يتعلق بأحوال معيشة ورفاه الأشخاص المقيمين في الجيوب الواقعة في المناطق التي تسيطر عليها قوات الاحتلال التركية.

وفي هذه المناسبة الحليّة. أود بالنيابة عن شعب وحكومة قبرص وبالإصالة عن نفسي، أن أعرب بإخلاص عن تقديرنا لتضامن الجمعية العامة معنا. وأطالب بتعزيز دعمها لنا، الذي نعتز به أيما اعتزاز، وبالإفصاح عنه بقوة أشد، لأنه قد آن الآوان لأن تنفذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقبرص إذا أريد التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص دون مزيد من الإبطاء. وعلينا أن نتذكر أن الفشل في إعلاء القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان في أي حالة من الحالات إنما يرسي سابقة لفشل مماثل في أماكن أخرى، بما يترتب على ذلك من عواقب تكون وخيمة في كثير من الأحيان والتجارب الأخيرة إنما تبرز ذلك بوضوح تام.

وفي كل منعطف في التاريخ الحديث، تجتمع الأمم لتشكل نظاما عالميا جديدا. ونحن الآن في منعطف تاريخي جديد. والأمم المتحدة هي ساحة النظام العالمي الذي يتعين علينا أن نبنيه. وعلينا، فيما اعتقد، مسؤولية جماعية تقتضي منا أن نفهم طبيعة الدور الجديد الذي يتعين أن تؤديه الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وأن نواصل جهودنا من أجل إجراء الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتجهيز الأمم المتحدة من جديد للقيام بدورها، وأن نتعهد بتقديم الموارد البشرية والمالية اللازمة لكي تؤدي الأمم المتحدة رسالتها على نحو فعال. ونحن نعتقد بأن من المواضيع الجديدة بأن تشغل المقام الأول من النظر مواضيع إعادة هيكلة مجلس الأمن، ونظام الأمن الدولي المنصوص عليه في الميثاق، وزيادة تطوير وتنفيذ المفاهيم الأساسية الواردة في "خطة للسلام" و "خطة للتنمية"، وتمويل الأمم المتحدة.

ومن المقبول بصفة عامة الآن أنه يجب زيادة عضوية مجلس الأمن كي يصبح أفضل تمثيلا لعضوية

المنظمة الحالية. وثمة اعتراف أيضا بأن على المجلس تعزيز فعالية عملية اتخاذ قراراته لمواجهة التحديات التي قد يواجهها الأمن الدولي في المستقبل. فالافتتاح في مداولاته، وتحقيق الديمقراطية في إجراءات اتخاذ القرار، وتوسيع نطاق المشاورات التي يجريها الأعضاء الدائمون مع الأعضاء غير الدائمين، ومع من ليسوا أعضاء في المجلس ممن تتأثر مصالحهم بقضية معينة مطروحة على المجلس، أمور من شأنها أن تسهم في زيادة فعالية هذا الجهاز الهام للغاية من أجهزة الأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى، يتعين علينا إن أردنا أن نخدم شعوب العالم على أفضل وجه، أن نكفل للجمعية العامة، التي هي الجهاز العالمي للأمم المتحدة، الذي تتجلى فيه المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء بشكل ديمقراطي، الاحترام التام وأن نكثر من الاستفادة منها.

ومما له أبلغ الأهمية أن نسلم بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا غنى عنها للحفاظ على السلام والاستقرار ولترسيخ الديمقراطية. ولذلك، فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وإن كانت الأمم المتحدة قد أنشئت في المقام الأول كهيئة سياسية للتصدي للقضايا السياسية. بيد أن علينا اليوم، بأكثر من أي وقت مضى، أن نواجه التحديات الاجتماعية والاقتصادية، لأن إنهاء النزاع والعنف لا يكفي في حد ذاته. وقد قيل عن صواب إنه إذا احتوينا العنف وتجاهلنا الفقر، فإننا سنكتشف عاجلا أم آجلا أننا إنما استبدلنا بؤسا ببؤس آخر.

إن اتفاق الشرق الأوسط التاريخي يصلح مثلا جيدا في هذا الصدد، حيث ينبغي تعزيز ما تم تحقيقه خلال عملية السلام بالدمع الاقتصادي من المجتمع الدولي، مما يكفل تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

ولم يحدث قط في تاريخ الجنس البشري أن الوعي بالترابط والعالمية كانا أقوى مما هو عليه اليوم، كذلك لم يمتلك الجنس البشري من قبل قط مثل هذا القدر الهائل من الدراية التكنولوجية. وإننا إذا ما بنينا على خبرة الأمم المتحدة المتراكمة على مدة ٥٠ عاما في مجال العلاقات المتعددة الأطراف، وعلى المبادئ والمثل الخالدة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، صار بوسعنا، بل من

العقل وجدت البشرية لديها من القوة الذاتية ما سمح لها بتفادي خوض هذه المعركة الأخيرة فانعكس نمط الحروب الواسعة النطاق التي يخوضها عدد كبير من الأمم، فكان أسوأ ما عانينا منه في السنوات الأخيرة حربا باردة دمارها من الناحية النفسية أكثر من دمارها من الناحية المادية. ولحسن الحظ، فقد ولّت الآن هذه الحرب.

ولكن، في نفس اللحظة التي نقف فيها للنظر والتأمل في الماضي، نلاحظ ظهور نمط جديد من الانفجارات الإثنية داخل الدول لا يزال بدوره يهدد بقاء الإنسانية ذاته. وهذا السيناريو الجديد يشير تحديا خطيرا في وجه مبادرات منظمنا وقدراتها على حفظ السلام.

إن سجل الأمم المتحدة في السنوات الماضية في مجال عمليات حفظ السلام كان مختلطا. فقد حظينا بنجاح لا يمكن وصفه في بعض الأماكن، غير أن النجاح لم يكن حليفا في أماكن أخرى. ولذا، يصبح علينا أن نعقد العزم على ترجيح الكفة المرغوبة بإحراز المزيد من النجاح. وهذا يقتضي صقل آلياتنا لصنع السلام ولحفظ السلام حتى تصل إلى أقصى درجات الدقة. وهذا مطلب يستتبع آثارا بعيدة المدى، ينبغي تقدير جسامتها.

فأولا، يجب أن يقوم تمويل عمليات حفظ السلام على أساس أصلب. فالمتأخرات المتواصلة التي نشهدها حاليا - خاصة عندما تكون مستحقة على دول كبرى - لا يمكن إلا أن تترك أثرا سيئا على معنويات البلدان الصغيرة من أمثال بلدي وهي بلدان تبذل تضحيات كبيرة لكي تفي بالتزاماتها تجاه المنظمة.

ثانيا، ينبغي أن نولي قدرا أكبر من الاهتمام لصنع السلام وللدبلوماسية الوقائية وبذلك تقل احتمالات نشوب صراعات بما يواكبها من نفقات. وفي هذا الصدد، فإن الأفكار الواردة في ملحق الأمين العام لخطة للسلام تستحق اهتمامنا الدقيق. ومن الطبيعي أن ترتبط استراتيجية توقي تفجر الصراعات ارتباطا وثيقا بجهود الأمم المتحدة في ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لأن الفقر هو الأرض الخصبة التي تنمو فيها وتزدهر بذور الاضطرابات الوطنية.

وأخيرا وليس آخرا، تتطلب الطبيعة الجديدة للتحديات التي تواجه مجلس الأمن، إعادة هيكلة هذا

واجبنا، أن نبذل قصارانا لكي نورث للأجيال المقبلة عالما أفضل ينعم بالأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والرخاء، ويتقاسم فيه الجميع هذه النعم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أتقدم بالشكر لرئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد غلافكوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية ليسوتو، سعادة الاونورابل كليبون ماوب.

السيد ماوب (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، من دواعي سعادتي أن أهنئكم على انتخابكم لتوجيه أعمال هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة. وهذا الشرف يشهد على ديناميتكم الأكيدة وحنكتكم الدبلوماسية اللتين ستسهمان بشكل كبير في نتيجة عمل هذه الجمعية.

واسمحوا لي أيضا بأن أشيد بسلفكم، سعادة السيد أمارا إيسي، ممثل كوت ديفوار، لإدارته البارعة للدورة التاسعة والأربعين. ونهنئه أيضا على المبادرات الجمة التي اتخذها تعزيزا لعمل منظمنا.

وأخيرا، أود أن أشير إلى العمل الباهر الذي يواصل الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي النهوض به في وجه صعوبات اللغة. وقد أبرز تقريره عن أعمال المنظمة في عام ١٩٩٥ بوضوح المهمة الهائلة التي تواجهنا ونحن على أعتاب ألفية جديدة، وإذ نوّشك على بدء فترة النصف قرن الثاني من عمر الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة كانت، وستكون دوما، رمزا لرغبة البشرية الحارة في أن تمسك بزمام أمورها لتؤمن استمرار وجودها إلى الأبد. وحينما هددت غيوم الحرب السوداء بابتلاع العالم في كارثة ذات أبعاد لا يتخيلها

الواردة في عملية السلام في الشرق الأوسط إلى إنجازات ملموسة. لقد تغلب شعب إسرائيل والفلسطينيون على مصاعب هائلة، ولو أن القضايا الأشد صعوبة والأكثر إثارة للخلاف لا تزال دون حل.

وعملية السلام في تلك المنطقة من الشرق الأوسط تكتسي أهمية قصوى، ولذلك يجب أن يتم التفاوض عليها في ظل تقدم متواصل ومرض. فبهذا وحده تتوفر لإسرائيل وفلسطين الثقة الأكبر اللازمة لاتخاذ القرارات السياسية التي تحقق في نهاية المطاف حلا دائما.

كما نود أن نحث المجتمع الدولي على أن يستجيب الاستجابة اللازمة، بسرعة وبسخاء وبروح عملية مرنة، لاحتياجات الشعب الفلسطيني. ويجب أن تتلاءم الانجازات مع التوقعات.

وفيما يتعلق بالحالة المأساوية في يوغوسلافيا السابقة يجب الإشادة بحكومة البوسنة والهرسك التي قبلت اقتراح السلام المقدم من فريق الاتصال المكون من الدول الخمس والذي أقره مجلس الأمن. إن اقتراح السلام هذا لا يستجيب الاستجابة الكافية، كما تبين من التطورات الأخيرة، لمتطلبات العدل والمساواة بيد أننا نجد مع ذلك مدعاة للتشجيع في عدد من التطورات الإيجابية الأخيرة.

لذلك نحث المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن والدول الأعضاء في فريق الاتصال الأوروبي، على الاستجابة بصورة فعالة للحالة في البوسنة والهرسك ونأمل في أن يتغلب منطق السلام في النهاية على منطق الحرب، على أساس وقف إطلاق النار الذي لم يصبح نافذا بعد.

وفي أفريقيا وقعت تطورات هامة فيما يتعلق بحفظ السلام، ينبغي فهمها في سياق التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية. وتتضمن هذه التغيرات شعور الدول الكبرى الرئيسية ولا سيما الأعضاء في مجلس الأمن، بالإعياء وإحجامها عن المشاركة في عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وقد ظهر هذا الإحجام في الأحداث التي وقعت في بوروندي عندما اضطرت منظمة الوحدة الأفريقية إلى وزع بعثة مراقبة محدودة، بسبب عدم استطاعة الأمم المتحدة القيام بذلك.

الجهاز لكبي يعبر عن حقائق التغيرات الراهنة في العلاقات الدولية. إن جميع المسائل الخاصة بالسلم والأمن الدوليين التي يبحثها المجلس حاليا تتعلق ببلدان نامية أو بلدان في حالة انتقال. لذلك من المنطقي أن ننادي بأن يتضمن تكوين مجلس الأمن نسبة ملائمة من البلدان النامية، في فئتي الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين على السواء.

ولذلك يؤيد وفد بلادي وجهة النظر القائلة بأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يتم وفقا للمبادئ التالية: أولا أنه لا ينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن يعرض فاعليته للخطر، فعلى العكس من ذلك ينبغي أن يعزز الإصلاح هذه الفاعلية. وثانيا إن توسيع مجلس الأمن ينبغي أن يعزز طابعه التمثيلي مع مراعاة ظهور دول ذات قوة اقتصادية وسياسية جديدة، بالإضافة إلى الزيادة الحاصلة في عضوية الأمم المتحدة. وثالثا، إن توسيع مجلس الأمن ينبغي أن يعزز التمثيل الجغرافي المنصف. ورابعا، يجب ألا نقلل من امكانية شغل الدول الأعضاء الصغرى لمقاعد في مجلس الأمن. وأخيرا، ينبغي أن يشمل التوسيع فئتي الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين كليهما.

إن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية يواصل بحث مسألة إصلاح المجلس. ومن المشجع أن نلاحظ أن المناقشات أظهرت تأييدا عاما لضرورة زيادة عضوية مجلس الأمن، وخاصة من البلدان النامية، وبينت الحاجة بالتالي إلى إعادة النظر في تكوين المجلس. وتتمثل وجهة النظر العامة في أن المجلس الموسع ينبغي أن يعبر في حجمه وتكوينه تعبيرا أدق عن الطبيعة العالمية للأمم المتحدة والحقائق الراهنة.

بالإضافة إلى ذلك، أصبح من المعترف به أن المبادئ التوجيهية لإصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تشمل مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، ومفاهيم التمثيل والتوزيع المنصفين، والشرعية والفاعلية، والكفاءة.

ولا يزال عدد من المسائل السياسية مثارا لاهتمامنا. وفي هذا الصدد، يستحق قادة وشعب كل من إسرائيل والأردن وفلسطين، تهابينا لأنهم حولوا الآمال والأهداف

ومن المهم ملاحظة أن الجمعية العامة أصدرت في دورتها التاسعة والأربعين القرار ٧٥/٤٩ بء المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي قررت فيه أن تقوم بهذا الاستعراض والتقييم في دورتها الخمسين. وطلبت الجمعية إلى هيئة نزع السلاح أن تجري، في دورتها لعام ١٩٩٥، تقييما أوليا لتنفيذ الإعلان وأن تتقدم باقتراحات يمكن طرحها لضمان إحراز تقدم مناسب. ويؤسفنا أن نلاحظ أنه رغم الجهود المكثفة التي بذلت للاتفاق مما نص بتوافق الآراء، كان هناك اختلاف في الآراء ولم يتسن التوصل إلى توافق آراء. ومن المخيب للآمال ملاحظة عدم استعداد بعض الوفود للدخول في مفاوضات جادة للتوصل ولو إلى قدر يسير من التفاهم المشترك.

في العقود الأخيرة، اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية أيضا عددا من القرارات الأخرى فيما يتعلق بنزع السلاح وجعل القارة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد اتخذت الدورة العادية الستون للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية - اقتناعا منها بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمكن أن يسهم في تعزيز نظام منع الانتشار الدولي - قرارا طلبت فيه إلى أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية أن يعقد اجتماعا مشتركا بين فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، وفريق الخبراء المعني بإعداد مشروع معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا والذي اشتركت في إنشائه منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. وهذه المبادرة بحاجة إلى تأييد مستمر من المجتمع الدولي، وبوجه خاص إلى تأييد الدول الحائزة للأسلحة النووية، عن طريق انضمامها إلى البروتوكولات التي تهمها فيما يتصل بخفض وحظر استخدام جميع أسلحة الدمار الشامل أو إجراء التجارب عليها.

وحكومة بلدي - شأنها شأن حكومات جميع الدول الأفريقية - مقتنعة بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، بتشجيع من الأمم المتحدة - وبخاصة في الشرق الأوسط، كما اقترحت مصر فعلا - من شأنه أن يعزز أمن أفريقيا، وقدرة منطقة أفريقيا الخالية من الأسلحة النووية على البقاء في المستقبل.

وفي المجال الاجتماعي والمتعلق بحقوق الإنسان، لا تزال الأمم المتحدة تحرز بعض التقدم. ولقد كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في

بيد أن بعض البلدان الغربية من ناحية أخرى تقدمت بمبادرات عديدة ترمي إلى تحديد الطرق التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بها أفريقيا على مواجهة التحديات المتمثلة في منع الصراعات وإدارتها. ولئن كانت أفريقيا، وفاء لتصميمها على مكافحة الصراعات في القارة، تقدر هذه المبادرات من شركائها الخارجيين، فإننا نود أن نذكر المجتمع الدولي بالدور الأساسي الذي يقع على الأمم المتحدة كراعية للسلام العالمي والاستقرار في كل مكان، بما في ذلك في أفريقيا. وما برحت أفريقيا جزءا من المجتمع الدولي والفكرة التي تنادي بها بعض البلدان والقاتلة بأن "المشاكل الأفريقية تحتاج إلى حل أفريقي" غير صحيحة. وتصميم أفريقيا على أن تتناول مشكلة الصراعات في القارة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ينبغي ألا يفهم على نحو خاطئ بأنه يحل الأمم المتحدة من مسؤوليتها تجاه السلم والأمن إذا ما تعلق الأمر بأفريقيا.

إن الشعب الصحراوي شعب له الحق في تقرير مصيره. ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى أن تحترم القرار الخاص بإجراء استفتاء في الصحراء الغربية، وهو استفتاء يجب أن يجري في موعده المقرر أي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

ويعتقد وفدي أن حجر الأساس في تحقيق نزع السلاح النووي وتحرير العالم من الأسلحة النووية، لا يزال يتمثل في إضفاء صفة عالمية على نظام عدم الانتشار. وفي هذا السياق، أود أن أسجل أن وفد بلادي يرفض رفضا قويا إجراء التجارب النووية، الأمر الذي يتنافى بجلاء مع القرار الذي أصدره مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح، والذي يلزم جميع الدول بالعمل على إزالة الأسلحة النووية وممارسة أقصى قدر من ضبط النفس فيما يتعلق بالتجارب النووية. ونحن ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تمتنع عن إجراء أي تجارب أخرى.

ونعرب عن خيبة أملنا العميقة لعدم تحقيق أي نتائج ملموسة في مسألة استعراض وتقييم تنفيذ إعلان التسعينات عقدا ثالثا لنزع السلاح.

في التجارة العالمية من ٠,٦ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٠,٢ في المائة في عام ١٩٩٢.

إن أفريقيا لا تزال أكثر المناطق احتياجا للمساعدة، ومع ذلك، فإن مؤشرات النمو الاقتصادي لعام ١٩٩٥ تقدم صورة مشجعة. فلأول مرة منذ أكثر من ست سنوات يبدو معدل النمو الاقتصادي متناسبا مع معدل النمو السكاني الذي هو - للأسف - أعلى معدل في العالم.

لقد استُخدمت أفريقيا طوال السنوات العشرين الماضية، ولا تزال تستخدم، مختبرا تجرب فيه سياسات مؤسسات بريتون وودز. ومما يؤسف له أن شعوبا كثيرة في أفريقيا لا تزال تعيش اليوم - والأمم المتحدة تحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للتوقيع على ميثاقها في سان فرانسيسكو - في ظروف أشد وأقسى من الفقر، والجوع، والمرض، والحروب الأهلية، والكوارث الطبيعية. ولا تزال محنة القارة الأفريقية تمثل تحديا كبيرا للنظام العالمي الآخذ في الظهور. وهناك حاجة ماسة لبذل جهد أشد قوة لإخراج القارة من حبائل الفقر التي تواصل الغوص فيها.

منذ أشهر قليلة ناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية المعقودة في جنيف لعام ١٩٩٥، بندا بعنوان "التنمية في أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات". واعترف في الجزء الرفيع المستوى بأنه من بين مناطق العالم الخمس كلها، لا تزال أفريقيا المنطقة الوحيدة التي تتخلف كثيرا فيما يتعلق بالتنمية وبأنها لا تزال أكثر المناطق تهميشا في الاقتصاد العالمي.

واسمحوا لي في هذا المنعطف أن أنتهز هذه الفرصة لأحي حكومة الوحدة الوطنية لجمهورية جنوب أفريقيا لبدئها برنامجا للتعمير والتنمية بوصفه استراتيجية لمعالجة مسألة شائكة هي مسألة الاختلالات الاقتصادية التي أوجدتها سياسات الفصل العنصري. ومن المهم أن يدرك المجتمع الدولي أن منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية كلها قد تأثرت بدورها نفس التأثير وأنها لا تزال تعاني من تركة الفصل العنصري. وأي دعم دولي لتنفيذ برنامج التعمير والتنمية في جنوب أفريقيا ينبغي أن يؤخذ فيه هذه الحقيقة بعين الاعتبار.

كوبنهاغن في آذار/مارس، معلما في سعي البشرية إلى تحقيق توافق آراء بشأن المعايير العالمية للتنمية الاجتماعية. وينبغي أن يرصد عن كثب تنفيذ التعهدات التي قطعها رؤساء الدول أو الحكومات لتقييم درجة التقدم الذي يحرز في تحقيق تلك التعهدات. وفي هذا الصدد، فإن التعهد المعروف باسم ٢٠/٢٠ يعد خطوة هامة في اتجاه التعاون الدولي لتحقيق التنمية المتوازنة للقطاع الاجتماعي. وحكومة بلدي تنوي الوفاء بالتزامها بتخصيص ٢٠ في المائة من مجموع الاعتمادات المخصصة للتنمية في موازنتها للقطاع الاجتماعي؛ ونتوقع من شركائنا في التنمية أن يلتقوا معنا في هذا المسعى.

إن نتيجة مؤتمر القمة الرابع المعني بالمرأة لا تزال حية جدا في أذهاننا فقد تحققت منذ أسابيع قليلة فقط. ومع أن بعض البلدان وجدت - للأسف - من الضروري إدخال تحفظات فيما يخص بعض فقرات منهاج العمل، فإن مما يشجعنا أن خطوة هامة إلى الأمام قد اتخذت نحو هدف الاعتراف بحق المرأة في أن تكون شريكا متساويا مع الرجل، وأن تكون لها سيطرة كاملة على جميع جوانب حياتها. والهدف الثلاثي "المساواة والتنمية والسلام"، الذي أعلن منذ عشرين عاما في مدينة مكسيكو، يبرز الحقيقة التي لا يمكن إنكارها والتي مفادها أن التنمية والسلام لا يمكن أن يتحققا عمليا إذا استمرت ممارسة التمييز ضد نصف سكان العالم واستمر عدم السماح لهن بتحقيق إمكاناتهن الكاملة. ووفد بلدي يؤكد من جديد تصميم حكومة بلدي على التقدم بقوة في تنفيذ برنامج العمل إلى أن يتحقق تحرير المرأة بالكامل. وفي هذا الصدد، أود أن أدعو إلى عقد مؤتمر متابعة واستعراض في وقت مبكر حتى لا تفقد قوة الدفع التي ولدت في بيجين.

هناك خرافة واسعة الانتشار بأن العالم النامي يشهد معدل نمو مرتفعا بسبب الأداء الاقتصادي المرموق لشرق آسيا. كيف يكون هذا صحيحا بينما ٤٧ في المائة من البلدان النامية مصنفة بأنها من أقل البلدان نموا ولا تزال تكافح من أجل مجرد البقاء على قيد الحياة؟ إن سكان هذه البلدان يشكلون ١٠ في المائة من سكان العالم ولكنهم لا يحصلون إلا على ٠,١ في المائة من الدخل العالمي. وما برحت تلك البلدان تعاني، على مدى عقدين حتى الآن، هبوطا خطيرا في دخل الفرد. وانخفض نصيبها

الافتقار إلى الموارد التي وعدنا بها أصدقائنا في مطلع الأمر. ونرى في جميع بلداننا جيوب استياء آخذة في الظهور تنطوي في جوهرها على الطعن في الأسس التي تقوم عليها ديمقراطياتنا الفتية وتعمل على زعزعة هذه الأسس التي لم تترسخ بعد. ونحن في ليسوتو نفهم تماما التكامل القائم بين الديمقراطية والتنمية، وعلى هذا الأساس بالتحديد نناشد شركاءنا النهوض على سبيل الاستعجال بمسؤوليتهم الدولية، ولا سيما في هذا المجال.

على مدى سنتين متعاقبتين تواجه ليسوتو جفافا مدمرا لم يسبق له مثيل مما أثر تأثيرا سيئا على الإنتاج الغذائي. وقد انخفضت رقعة الأراضي المزروعة انخفاضاً كبيراً نظراً لقلّة هطول الأمطار. ونتيجة للجفاف، أعلنت الحكومة حالة طوارئ غذائية ووجهت نداءات عاجلة إلى المانحين التقليديين والمانحين الجدد للغذاء لمدنا بالمعونة. ولسوء الحظ أن الاستجابات التي تلقيناها حتى الآن لم تكن مشجعة. ولهذا فإن من واجبي ومسؤوليتي أن أجدد هذا النداء إلى المجتمع الدولي من خلال هذه الجمعية.

إن عالم اليوم يصبح أصغر فأصغر بفعل التقدم التكنولوجي. والتطورات في جزء واحد من العالم تكتسي أهمية ودلالة مباشرة بالنسبة للجزء الأخرى من العالم. والتعاون الوثيق بين الشركاء أصبح الآن ضرورة عاجلة أكثر منه في أي وقت مضى. والتعاون بين الجنوب والجنوب يحتاج إلى مزيد من التعزيز والتعميم. وفي هذا الصدد، لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية الترتيبات الثلاثية لتشجيع وتوسيع التعاون بين الجنوب والجنوب. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة نقل التكنولوجيا الإنتاجية العصرية الكفؤة أصبح شرطاً لازماً لكي تتمكن جميع أمم العالم من الوفاء بالتزاماتها وتعهدها بترك تراث الإنسانية المشترك - أي كوكب الأرض - في حالة تمكن أجيال المستقبل من إدامة الحياة عليه.

إن الكثيرين منا يبذلون أقصى ما في الوسع لتطوير القدرة الكاملة لمواردنا البشرية عن طريق التعليم، وتوفير الصحة، والبيئة النظيفة للعيش والعمل، والغذاء المناسب. ولقد وضعنا السياسات الملائمة لكفالة تحقيق هذا الهدف النبيل. ويقلقنا بطء التقدم في سبيل اكتشاف علاج دائم لفيروس نقص المناعة البشري

إن دول الجنوب الأفريقي الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تواصل إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لتحقيق تكامل أوثق وأقوى لاقتصاداتها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه ليكمل دعم جهودنا بشكل كاف عن طريق الدعم التكميلي المالي والفني، بما في ذلك شروط التبادل التجاري المحسنة، وزيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتدابير المناسبة لتخفيف عبء المديونية.

وليسوتو، باعتبارها بلداً غير ساحلي ومن أقل البلدان نمواً، تولي أهمية كبرى للمسائل التي تهم أقل البلدان نمواً، ولا سيما مشاكلها المتصلة بحركة النقل العابر. ونرحب بقيام الاجتماع المشترك بين حكومات البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية، والبلدان المانحة والمؤسسات المالية باعتماد إطار للتعاون للتخفيف من مشاكل النقل العابر للدول غير الساحلية وبلدان العبور المجاورة لها. ونثق بأن الجمعية العامة ستنظر بجدية في هذه الدورة في الأحكام التي يتضمنها هذا الإطار بقصد الإسراع بتنفيذها.

وبرنامج العمل لأقل البلدان نمواً في التسعينات برنامج لم ينفذ معظمه حتى الآن. وباعتبار ليسوتو بلداً من أقل البلدان نمواً فهي تشعر بقلق بالغ إزاء هذا الوضع.

وفي ليسوتو، كما في العديد من البلدان الأخرى في أفريقيا وفي مناطق أخرى، قمنا بإصلاحات سياسية بعيدة الأثر، وبذلك أصفينا إلى النداء الدولي باستعادة الإدارة الديمقراطية والمشاركة الشعبية والمساءلة والحكم الصالح. وقد جرى الاضطلاع بهذه الإصلاحات في إطار برامج لتكيف هيكل مؤلم ولكنه لازم، والهدف منه تحسين سياسات وهاكل الاقتصاد الكلي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدرك أن نجاح جميع هذه الإصلاحات واستمرارها مما لا يمكن ضمانه ما لم تحقق نتائج ملموسة وتفي بتوقعات شعبنا، ولا سيما القطاعات الأكثر حرماناً فيه.

وشركاؤنا المتعاونون، والذين هم في مقدمة دعاة الحكم الديمقراطي، يبدو أنهم في سبيلهم إلى التخلي عن مسؤوليتهم في العمل من أجل كفالة استمرار وجود المؤسسات الديمقراطية. وفي معظم بلداننا تواجه ديمقراطياتنا الحديثة العهد تحدياً خطيراً يفرضه

بلدكم البرتغال الصديق، بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الخمسين للجمعية العامة التي يترافق انعقادها مع الاحتفال باليوبيل الذهبي للأمم المتحدة.

وإني على ثقة بأنكم، بما عرفتم به من مهارة وخبرة في الدبلوماسية والشؤون الدولية، ستديرون أعمال هذه الدورة بكفاءة واقتدار.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أبو الحسن (الكويت).

كذلك أود أن أعرب عن التقدير العميق لمعالي السيد أمار إيسي وزير خارجية كوت ديفوار على إدارته الناجحة للدورة التاسعة والأربعين الماضية.

ولا يفوتني أن أشيد بمعالي الأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالي لما يقوم به من جهود مخلصه وعمل دؤوب لا يعرف الكلل في خدمة المجتمع الدولي من خلال هذه المنظمة.

لقد شهد النظام العالمي في السنوات القليلة الماضية تغيرات جذرية في بنيته نجمت عنها تطورات إيجابية وأخرى سلبية، حيث تمثلت الأولى بالتحويلات الواسعة في العديد من الدول باتجاه الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وصيانة حرياته الأساسية، وما واكب ذلك من نزوع طبيعي نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتمثلت الثانية باتساع دائرة النزاعات العرقية والقومية والدينية في بعض مناطق العالم، الأمر الذي نجم عنه تراجع ملموس في مدي احترام حقوق الإنسان وصيانة الحريات الأساسية، وكذلك تراجع التنمية بفرعها الاقتصادي والاجتماعي. ولعل المهمة الأولى لهذه المنظمة تتمحور حول تعزيز الاتجاه الأول، والحد ما أمكن من الاتجاه الثاني.

وفي مواجهة هذا التحدي فإنه لا بد من الاضطلاع بمهمة الإصلاح، الإصلاح في الأمم المتحدة، بهدف تعزيز وتفعيل دورها، وتحقيق نقلة نوعية في عمل أجهزتها. فمجلس الأمن بحاجة إلى إعادة هيكلة تقضي إلى توسيع عضويته بحيث تعكس تمثيلاً متوازناً بين الدول المتقدمة والدول النامية. إذ لم تعد البنية الحالية للمجلس - والتي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية - تتفق مع موازين القوى السائدة حالياً بمفهومها الواسع، وأن أي

ومرض الإيدز، ونحث البشرية جمعاء ألا تدخر أي جهد أو موارد حتى يتم القضاء على هذه الآفة. ولهذا فإننا نضم صوتنا إلى النداءات التي تطالب بزيادة الالتزام السياسي والدعم المالي والمادي للبحوث العلمية وغيرها من البحوث التي من شأنها أن تؤدي إلى اكتشاف علاج لهذا المرض.

ما برحت أمم العالم تعرب منذ أمد طويل عن رغبتها في تعزيز نظام العدالة الدولي. وقد أدرك أعضاء الأمم المتحدة منذ حوالى نصف قرن أن إنشاء محكمة جنائية دولية سيكون عنصراً من العناصر الأساسية في إقرار احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، فقطعوا على أنفسهم عهداً بإنشاء نظام جديد للعدالة الدولية. ولكن التقدم في هذا المضمار كان بطيئاً.

إن الفظائع التي اقترفت في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا تقدم حافزاً لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة. وتؤيد ليسوتو الرأي القائل بأنه ينبغي إقامة محكمة جنائية دولية دائمة بحلول عام ١٩٩٦. ونعتقد أن أفضل أسلوب عملي لإنشاء هذه المحكمة هو إبرام معاهدة متعددة الأطراف تدخل حيز النفاذ بعد أن تحظى بتصديق عدد معقول من الدول. ونؤمن إيماناً صادقاً بأن هذه المحكمة إن أنشئت ستعطي تجسيدا حياً للمبادئ الأساسية للقانون الجنائي الدولي. وبالإضافة إلى قدرة المحكمة على تحميل فرادى مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، مغبة تصرفاتهم، فإنها ستكون مكملة لعمل المحاكم الوطنية باتخاذها الإجراءات اللازمة عندما لا تكون الدول راغبة أو قادرة على محاكمة مرتكبي الانتهاكات.

لا بد من الإشادة بالجهود المحمودة التي تبذلها لجنة القانون الدولي في إعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة. وعلى الحكومات وهيئات المجتمع المدنية الأخرى أن تسهم من جانبها في تقوية مشروع النظام الأساسي للمحكمة لكفالة أن تصبح نموذجاً للعدالة والإنصاف والفعالية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الأردن، سعادة السيد عبد الكريم الكباريتي.

السيد الكباريتي (الأردن): السيد الرئيس، يسعدني أن أستهل كلمتي بتقديم التهاني إليكم، وإلى حكومة وشعب

مواعيدها، وهو أمر إذا ما استمر فقد ينال من صفة الشمولية الدولية في تركيبة هذه القوات، ويؤدي إلى استبعاد الدول النامية وقصر المشاركة على الدول المتقدمة القادرة مالياً على تحمل نفقات مشاركتها.

وإن الحل الوحيد لهذه المعضلة إنما يتمثل في قيام جميع الدول بتسديد مساهماتها في مواعيدها المحددة وخاصة تلك الدول التي تسهم بالجزء الأكبر في موازنة الأمم المتحدة. وقد أيد بلدي تأسيس صندوق خاص للمساعدة في الشروع بعمليات جديدة عند الحاجة، بحيث يخصص جزء من رأسماله لتسديد مستحقات الدول النامية المشاركة في العمليات. وإننا نرى في هذا المجال ضرورة إدخال تعديلات على آلية تسديد المستحقات بحيث تعطي الدول النامية المشاركة بقوات في عمليات حفظ السلام أولوية لدى تسديد هذه المستحقات.

إن أقول سياسة الاستقطاب بين الشرق والغرب، التي كانت سائدة أيام الحرب الباردة، واختفاء الخط الأيديولوجي الفاصل بين المعسكرين يجب أن يحفزنا للاستفادة من الفرصة التاريخية التي تتيحها المرحلة الانتقالية الحالية وذلك من أجل وضع أسس جديدة للتعاون بين الشمال والجنوب وتضييق الفجوة الاقتصادية بينهما. ولعل الخطوة الأولى في سبيل هذه الغاية هي إيجاد حلول جذرية لمشكلة الديون المتراكمة على الدول النامية.

وإننا في الوقت الذي رحبنا به بإنشاء منظمة التجارة العالمية وقد بادرت بلدي بتقديم طلب الانضمام إليها، فإنها تدعو إلى دراسة متعمقة للأسس والضوابط التي تقوم عليها حرية التجارة، كما تدعو إلى إعادة النظر في استراتيجيات التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي وذلك بهدف تطويرها انسجاماً مع مبادئ التنمية المستدامة وتحقيقاً للهدف عزيز هو المحافظة على البيئة.

إذا كان السلام والاستقرار في العالم هما من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية وما يتبعها من تنمية اجتماعية، فإن إكمال حلقة التنمية لا يتم إلا بإرساء وترسيخ أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، التي تؤدي بدورها إلى مزيد من التنمية وتدفع نحو السلام والاستقرار.

توسيع للعضوية الدائمة في المجلس يجب أن يشمل عدداً من الدول النامية ذات الثقل السياسي والاقتصادي والسكاني.

ومن ناحية أخرى، ينبغي إعادة النظر في امتياز "الفيتو" الممنوح للدول الخمس دائمة العضوية، كما يجب إدخال إصلاحات جذرية على بعض آليات عمل المجلس، كآلية فرض العقوبات الاقتصادية مثلاً، وذلك لضمان تحقيق أمرين: الأول هو الحد ما أمكن من تأثير هذه العقوبات على السكان المدنيين في الدولة التي تفرض عليها تلك العقوبات، والثاني هو تعويض الدول الثالثة المتضررة من فرض العقوبات وذلك بما يتناسب مع مدى الضرر الواقع عليها.

بقي أن نذكر أنه لا بد من تحقيق عالمية العضوية في الأمم المتحدة، وذلك انسجاماً مع ميثاقها الذي يؤكد في الفقرة ١ من المادة الرابعة أن العضوية مفتوحة لجميع الدول المحبة للسلام والتي تلتزم بمبادئ الميثاق وأحكامه. ويجب ألا تحول أي أسباب سياسية أو غيرها دون انضمام أي دولة.

إن عمليات حفظ السلام قد أصبحت بمثابة حجر الزاوية في مجمل الأعمال والنشاطات التي تقوم بها الأمم المتحدة، وفي الوقت الذي يشعر فيه بلدي، الأردن، بالاعتزاز لمشاركته الواسعة في هذا المضمار، فإنه يرى ضرورة استمرار عملية المراجعة الشاملة لعمليات حفظ السلام، في ضوء اتساع هذه العمليات وزيادة عددها في السنوات الأخيرة، وكذلك التنوع في طبيعة المهام التي تضطلع بها والمخاطر التي تتعرض لها.

وفي الوقت ذاته، يهمننا أن نؤكد على ضرورة تعزيز الجهود المبذولة من أجل بلورة أسس ومرتكزات الدبلوماسية الوقائية الهادفة التي تجنب نشوب النزاعات وتفاقمها بالإضافة إلى تطوير آليات صنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

أما الأمانة المالية التي تعانني منها عمليات حفظ السلام، فلا يقتصر تأثيرها على فعالية التنفيذ ومستوى الأداء فحسب وإنما ينسحب إلى التأثير على قرار العديد من الدول النامية في المشاركة في هذه العمليات. إذ أن الكثير من هذه الدول تبدي الآن تردداً واضحاً في الإقدام على المشاركة بسبب عدم تسديد مستحقاتها في

مساهماتها إلى الوكالة تحقيقاً لهذه الغاية النبيلة.

من ناحية أخرى فإن بلادي تدعم كافة الجهود الرامية إلى دفع المفاوضات على المسارات الثنائية الأخرى، وصولاً إلى تحقيق مبدأ "عودة الأرض مقابل السلام"، وذلك على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) التي لا غنى عنها كمرجعية أساسية لعملية السلام.

وأود بهذه المناسبة أن أشيد بالتطور البالغ الأهمية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، والذي تمثل في التوصل إلى اتفاقية طابا لتوسيع نطاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية، وما تلا ذلك من توقيع لتلك الاتفاقية في واشنطن في الثامن والعشرين من الشهر الماضي.

وإنني أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن دعم الأردن ومساندته الكاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك في جهودها المخلصة نحو تحقيق أهداف السلام العادل والدائم في المنطقة، تلك الجهود التي نعتقد أنها ستؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وذلك تحقيقاً لآمال وتطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق.

لقد بذل وفد بلادي ما وسعه من جهود خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، الذي عقد في ربيع هذا العام، من أجل الخروج بنتائج إيجابية تؤدي إلى دعم هذه المعاهدة التي تعتبر ركناً أساسياً من أركان نظام عدم الانتشار الدولي، ومن أجل تحقيق عالميتها بانضمام جميع الدول إليها، بما فيها إسرائيل، ووضع منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك من أجل توفير الضمانات الأمنية الكافية للدول غير النووية.

وقد اتخذ المؤتمر - إلى جانب قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وقرار تعزيز عملية الاستعراض - قراراً خاصاً بالشرق الأوسط دعا فيه - ضمن أمور أخرى - إلى اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

وإيماناً من جلالة الملك الحسين بالعلاقة الوثيقة بين السلام والديمقراطية والتنمية، فقد تزامنت مشاركة الأردن الحثيثة في عملية السلام مع تعزيز الديمقراطية وترسيخ أسس التعددية السياسية في البلاد، وما أسفرت عنه عملية السلام التي بدأت في مدريد قبل أربعة أعوام، كما هو معروف، من عقد المعاهدة الأردنية الإسرائيلية التي أعادت كافة الحقوق الأردنية في الأرض والمياه، ووضعت الأسس لعلاقات متوازنة تستند إلى المصالح المتبادلة والمتكافئة بين إسرائيل والأردن، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على سلام واستقرار ورفاه شعوب المنطقة. والآن تتضاعف الجهود من أجل تحقيق نقلة نوعية ضخمة في التنمية الاقتصادية الإقليمية في الشرق الأوسط، وتبدي دول المنطقة اهتماماً كبيراً بقيمة عمان الاقتصادية التي ستعقد في نهاية الشهر الحالي، والتي تأتي ضمن إطار التعاون الإقليمي كأحد ثمار عملية السلام في مسارها المتعدد.

وإننا في الأردن نتطلع بتفاؤل إلى مؤتمر برشلونة القادم، وذلك بهدف تحقيق شراكة تجمع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو أمر نعتقد أن من شأنه تعزيز مسيرة السلام الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا المقام لا بد من التعبير عن بالغ الامتنان والتقدير للدور الذي تلعبه كل من أوروبا واليابان والدول الأخرى المشاركة في المسار المتعدد لعملية السلام، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، في دعمها لجهود التنمية في الأردن وبناء السلام في المنطقة.

إن مشاركة الأردن في المسار المتعدد لعملية السلام تأتي إيماناً منه بضرورة إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل التي تراكمت عبر سنوات النزاع العربي الإسرائيلي وعلى رأسها قضية اللاجئين. ولا بد من التنويه بأهمية الدور الذي تلعبه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تقديم الخدمات الضرورية للاجئين. لذا فإن بلدي - الدولة المضيفة لأكبر عدد من اللاجئين - يرى ضرورة استمرار عمل الوكالة بل وتوسيع الخدمات التي تقدمها مع ما يتطلبه ذلك من تعزيز لموازنتها، وذلك إلى أن يتم الحل النهائي لقضية اللاجئين بالعودة والتعويض حسبما تقضي قرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وهنا، ومن على هذا المنبر، فإنني أهيب بالدول المانحة، شاكراً، أن تستمر في تقديم

أمن وسلامة المنطقة، فإنها تؤكد على ضرورة حل قضية المفقودين والمحتجزين الكويتيين - وهو أمر نعتبره في غاية الأهمية نظراً لأبعاده القانونية والإنسانية - وعلى ضرورة الامتثال لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستكمال تطبيقها التزاماً بالتطبيق القانوني السليم لقرارات المجلس وفق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وعليه، فإن بلدي، إذ يؤكد تضامنه وتعاطفه مع شعب العراق في محنته، وضرورة اعتبار واحترام حقوقه وتطلعاته المشروعة نحو الحرية والديمقراطية والتمسك بوحدته فإنه إنما يفعل ذلك بضمير صاف استجابة لشرعة حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

لقد أكد الأردن دائماً موقفه من الحالة المأساوية في جمهورية البوسنة والهرسك، ذلك الموقف الداعم لسيادة واستقلال تلك الجمهورية الفتية وضرورة وقف العدوان الصربي عليها، كما دعم الأردن موقف مجموعة الاتصال المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي بضرورة رفع حظر التسليح عن البوسنة انسجاماً مع حقها المروع في الدفاع عن النفس. والآن بعد التطورات الإيجابية الأخيرة المتمثلة بإعلان المبادئ الذي تم الاتفاق عليه بين وزراء خارجية الدول الأطراف في النزاع تحت إشراف مجموعة الاتصال الغربية، وبعد قرار وقف إطلاق النار، فإن بلادي تؤيد وتدعم موقف حكومة البوسنة والهرسك وتشيد بما أبدته من مرونة في سبيل التوصل إلى اتفاق. وإننا نولي أهمية قصوى لاستمرار الدبلوماسية المدعومة بالقوة والتي أدت في البداية إلى سحب الصرب لأسلحتهم الثقيلة من المناطق المحيطة بالعاصمة سراييفو - بما يعنيه ذلك من توقف قصف السكان المدنيين - وأسفرت فيما بعد عن اتفاق إعلان المبادئ الذي نوهنا به.

إذا كنا بصدد إنشاء نظام عالمي يكون أكثر أمناً وسلاماً ويبني على قيم الحرية والتسامح والمساواة فلا بد أن نذكر الدعوات المبكرة التي انطلقت من الأردن خلال عقد الثمانينات عندما نادى سمو ولي العهد الأمير الحسن بإنشاء نظام إنساني دولي جديد، حيث لاقت تلك الدعوات صداها ضمن أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وترجمت إلى قرارات تدعو وتشجع على إنشاء ذلك النظام وتعزيزه. ولعل النظام الإنساني الدولي الجديد يكون بمثابة الأساس للنظام العالمي الجديد الذي لم يتبلور

ولقد شاركت بلادي بنشاط وحسن نية في كافة المحادثات الإقليمية المتعلقة بضبط التسليح والأمن الإقليمي ضمن المسار المتعدد لعملية السلام. ويحدونا الأمل بالوصول إلى تحقيق الغايات المعقودة على هذه المحادثات، سواء تلك المتعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل أو تلك الهادفة إلى وقف سباق التسليح الإقليمي على مستوى الأسلحة التقليدية. وقد بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها مؤخراً حيث تقرر إنشاء ثلاثة مراكز للأمن الإقليمي في كل من عمان والدوحة وتونس. ويهمننا أن نؤكد هنا أن تفعيل هذه المراكز لا يعني أبداً تسليماً بالوضع القائم بما فيه من اختلالات متأصلة، لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولكن الهدف الأساسي من فكرة إنشاء هذه المراكز هو العمل على بناء الثقة بين دول المنطقة، ومعالجة الاختلالات القائمة وصولاً إلى شرق أوسط أكثر أمناً واستقراراً، كما تقضي بذلك أحكام معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

أما على المستوى الدولي، فإننا نأمل بأن تؤدي المفاوضات الجارية حالياً ضمن مؤتمر نزع السلاح في جنيف إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية قبل نهاية العام المقبل. كما نأمل بأن يباشر مؤتمر نزع السلاح، بعد ذلك، التفاوض للتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومعاهدة أخرى لتوفير الضمانات الأمنية للدول غير النووية.

بالنسبة للوضع في الخليج، فإن بلادي تعيد تأكيد اهتمامها بأمن تلك المنطقة الحيوية وحرصها الشديد على إرساء علاقات وطيدة من التعاون تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة. وفي هذا الصدد، فإن الأردن يساند بحزم، ويقف إلى جانب، حق دولة الامارات العربية المتحدة في السيادة على الجزر الثلاث التي تحتلها إيران. ويدعم الأردن كافة الجهود الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإيراني، من أجل إرساء وترسيخ علاقات حسن الجوار بين دول المنطقة.

ومن ناحية أخرى، وفي الوقت الذي تقدر فيه بلادي الخطوة الإيجابية التي اتخذها العراق، وذلك باعترافه بسيادة الكويت وحدوده الدولية، وفي الوقت الذي تؤكد على ضرورة العمل من أجل رفع الحصار عن شعب العراق الشقيق لإنهاء معاناته والحفاظ على وحدته وسلامته، أرضاً وشعباً، درءاً لتمريقه لما في ذلك من مخاطر على

وثقافة وحضارة، والعمل على نبذ ظاهرة العداء له بكل أشكالها وصورها.

وختاماً، فإن الطريق نحو عالم ينعم بالسلام والأمن والاستقرار وتسود الديمقراطية مجتمعاته، عالم يجعل غايته الكبرى الوصول إلى أعلى مراتب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لهو طريق شاق وطويل ولكن تحقيق هذه الأهداف السامية والنبيلة لميثاق الأمم المتحدة يستحق بذل التضحيات ويتطلب مزيداً من العمل الجاد المخلص على الصعيد الدولي.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غانا، سعادة السيد عبيد أساموا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد رين (بلجيكا).

السيد أساموا (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يسرنا أيما سرور أن يتراًس السيد فريتاس دو أمارال هذه المناسبة الهامة، ليس بسبب ثقتنا بخصاله الأصيلة وقدراته المعترف بها فحسب بل أيضاً بسبب الصلات التاريخية الطويلة التي تربط بين البرتغال وغانا - وهي صلات عمرها ٥٠٠ سنة. ونتمنى له كل النجاح في إدارة أعمال هذه الدورة الخمسين للجمعية العامة.

وللسيد بطرس بطرس غالى، نعبر عن شكرنا "شكراً" على عمل أتقنه. لقد قادنا خلال مناقشة مسائل معقدة وصعبة مثل إعادة هيكلة الأمم المتحدة وإصلاحها وبصفة خاصة توسيع عضوية مجلس الأمن. ولقد نال إعجابنا جميعاً نظراً لما أبداه من طول الأناة والرزانة والمهارة طوال مدة رئاسته.

وللسيد بطرس بطرس غالى، نعبر عن شكرنا وتقديرنا الفائقين على طاقته التي لا تنضب والتزامه اللافت للنظر باستقلالية الأمم المتحدة وعزمه الثابت على مساعدة المنظمة على مواصلة التقدم على أساس أرسخ.

إن بلوغ خمسين عاماً من العمر سواء عمر شخص أو مؤسسة، فرصة ملائمة للاحتفال. ونحن نتطلع جميعاً

معالمه بعد، وذلك لما يحمله من أهداف تجعل الإنسان المحور الرئيسي للعمل الدولي، كالقضاء على الفقر والبطالة وتجسير الهوة بين الأغنياء والفقراء سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات.

من ناحية أخرى، وضمن نفس السياق، لا بد من تشجيع الحوار بين الأديان، فمن شأن هذا الحوار أن يضيق الفجوات بين معتقدات ومفاهيم الملايين من أبناء البشر، كما من شأنه دفع التنمية الإنسانية خطوات واسعة إلى الأمام، وهو أمر إذا ما تم فإنه سيعمل على الحد من النزاعات الدينية والطائفية والعرقية سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المتعددة على الساحة الدولية. ولعل الفرصة المتاحة حالياً، والتي وفرها انتهاء الحرب الباردة بما في ذلك انتهاء النزاع بين الأيديولوجيات الفكرية السياسية، ربما هي فرصة تاريخية نادرة لتفعيل حوار الأديان. وبذلك نكون قد أضفنا منتدى جديداً وقيماً إلى منتديات الحوار القائمة حالياً.

إننا في الأردن كنا دائماً من المنادين بالحوار بين الأديان كطريقة آمنة لمحاربة التعصب الأعمى وإصدار الأحكام المسبقة، وفي سبيل تحقيق ذلك، وفي خضم هذا المخاض العسير الذي تمر به عملية إنشاء النظام العالمي الجديد، فإنه ينبغي عدم تهميش مليار من المسلمين أو عزلهم أو دفعهم إلى أحضان الراديكالية في نهاية المطاف. فلا بد أن يكون المسلمون شركاء في بناء هذا النظام العالمي الجديد ومنخرطين كل الانخراط في تأسيسه.

إن ما يتعرض له الإسلام، من تشويه لصورته الناصعة لشأن يدعونا إلى القلق الشديد. فتفشي ظاهرة معاداة الإسلام، التي تبني على تعميم غير مبرر، تستهدف تلويت سمعة المسلمين ووصمهم بالإرهاب وبألوان التطرف الأعمى بغية إظهار الإسلام على غير حقيقته. إن هذا الأمر، ينبغي أن ينال قسماً أوفر من اهتمام هذه المنظمة الدولية، إذ لا ينبغي تجاهل حقيقة أن الإسلام حضارة قابلة للتكيف، تحتوي على كل أطياف الآراء السياسية وكافة أنماط الفكر الديني على اختلافها، إضافة إلى عدد لا يحصى من التجارب البشرية المتنوعة. إن بلادي تحت الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية على محاولة التوصل إلى فهم أفضل للإسلام، كديانة

سيحل، ويجب أن نمتدح الولايات المتحدة على هذا التطور.

ونلاحظ أيضا مع التقدير الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية التي وقعت مؤخرا في واشنطن باعتبارها معلما آخر في التقدم صوب تحقيق السلام الحقيقي في الشرق الأوسط. بيد أننا نحث جميع الأطراف على إبداء مزيد من المرونة والتفهم من أجل كفالة حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط، التي تتضمن، في جملة أمور، تقرير المصير الكامل للشعب الفلسطيني واستعادة أراض عربية محتلة.

ولا يمكن حل أي صراع دون استعداد الأطراف على توخي الاعتدال واستعدادها لقبول الحلول الوسط. والأفغان والصوماليون وآخرون يتعرضون لخطر الإهمال ويجب أن يفيقوا على هذا الواقع. وينبغي لقادة الأطراف المتحاربة في هذه البلدان أن يدركوا المسؤولية الهائلة التي تقع على عاتقهم بألا يحكموا على مواطنيهم إلى الأبد بالموت دونما معنى.

وتجد البلدان النامية نفسها عموما في ظروف اقتصادية صعبة نتيجة المناخ الاقتصادي الدولي غير المؤاتي. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة إلى اتخاذ عمل دولي متضافر لإعادة هيكلة الاقتصاد الدولي بغية مواجهة تحديات الفقر المدقع وسوء التغذية والمرض والامية، في جملة أمور أخرى، في البلدان النامية. وفي هذا السياق ندرك النجاح المحدود الذي حققته المؤتمرات العالمية الهامة في العام الماضي وخاصة مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة، والمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، وأخيرا وليس آخرا المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين. وأن نجاح المجتمع الدولي في تحسين مجموعة من المبادئ التوجيهية للعمل مستقبلا وفي الموافقة عليها بالنسبة لكل مجال من المجالات الاجتماعية الهامة جدا هو في حد ذاته إنجاز رائع. ونثق بأن الجميع سيمارسون الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ ما تمت الموافقة عليه.

واسمحوا لي أن أتكلم باختصار عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها الذي عقد في شهر نيسان/أبريل الماضي. نلاحظ بأسف أنه، في أعقاب تمديد معاهدة

للاحتفالات المزمع عقدها في الجزء الأخير من هذا الشهر، احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. بيد أنها ينبغي أن تكون فرصة للتقييم الجدي لما أحرز من النجاح والتقدم والتحليل المتعمق لأوجه القصور وأفضل السبل للتغلب عليها.

وفي عام ١٩٤٥ أعطت واحدة وخمسون دولة إشارة البدء بعهد جديد في الشؤون الدولية، وذلك بتوقيعها على ميثاق الأمم المتحدة وإنشاء المنظمة. وأذكر بأنه لم يكن هناك سوى أربعة بلدان إفريقية أعضاء في الأمم المتحدة عند إنشائها. وحاليا تضم الأمم المتحدة ١٨٥ دولة عضوا، ولعل إفريقيا هي القارة الممثلة بأكثر عدد من الأعضاء.

وإن نمو الأمم المتحدة في السنوات الخمسين الماضية لتضم في عضويتها كل دول المجتمع الدولي ذات السيادة دليل على تطور إيجابي. وتعزى أهمية هذا إلى التكافل المتزايد فيما بين الدول واهتمام المجتمع الدولي المشترك بحل المسائل المعقدة التي لا حصر لها التي تفص بها الحياة المعاصرة.

والذين ينتقدون الأمم المتحدة، والجمعية العامة بصفة خاصة، قائلين أنها ليست سوى مكان للكلام، أقول إن تقليد المناقشة والتداول والاستماع لآراء الآخرين وفهمها تقليد ذو قيمة كبيرة. وهذا هو على وجه التحديد علة إنشاء هذا المحفل. ولا يمكن لتحقيق التلاؤم بين الآراء المختلفة والتوصل إلى حلول وسط إلا بتلك العملية. ويسلم الجميع حتى المتشككون بأن للأمم المتحدة سجلا ملموسا من التقدم الإنساني والاجتماعي في جميع أرجاء المعمورة، في مجال إنهاء الاستعمار وتسوية المنازعات والصراعات.

وبدد بغلظة أملنا في أن يؤدي انتهاء الحرب الباردة إلى حقبة جديدة من السلام المستتب والوفاق الدولي. والواقع أنه قد تغير الكثير لكن لا يزال الكثير على حاله دون تغيير. وبدأت صراعات الماضي المطولة تتخذ أبعادا مقلقة جديدة، وبات التطهير العرقي وإبادة الأجناس وأشكال القومية المتطرفة تهدد الهدوء الدولي. وهذه الذكرى السنوية الخمسون فرصة ملائمة لأن تتأمل جميع الدول بعناية في كيفية الاحتواء الفعال لهذه المشاكل والأحداث الأخيرة تشجعنا على الأمل بأن من الممكن حل الصراع القبيح في البوسنة والهرسك، وبأنه

زمام المبادرة بإنشاء فريق لرصد وقف إطلاق النار، من أجل وقف إراقة الدماء في ليبيريا. والآن يسرنا أن نرى أن اتفاق أبوجا والاتفاقات التي سبقتها جعلت من الممكن استعادة السلام النسبي في ذلك البلد.

ويتمثل التحدي الآن في تطبيق عملية التنفيذ. وسيتطلب ذلك زيادة كبيرة في قوام القوات وسوقيات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وتجميع القوات المتناحرة المتورطة في الحرب الأهلية في معسكرات، ونزع سلاحها وإعادة توطينها. أما المساعدة الدولية فتمس الحاجة إليها لتحقيق هذه الأهداف. ويؤمل في أن تكون هناك استجابة عاجلة من مؤتمر إعلان التبرعات المتوقع عقده في وقت لاحق من هذا الشهر.

إن ما فعله فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا في ليبيريا مثال طيب على كيفية مساعدة المنظمات دون الإقليمية والإقليمية للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. ولكن يتعين على الأمم المتحدة أن تتغلب على عراقيل مذهبية، وأن تضع مبادئ تيسر عمليات مشتركة ذات صلة بمبادرات دون إقليمية وتمويل الأمم المتحدة كلياً أو جزئياً.

وفيما يتعلق برواندا، أظهرت غانا مرة أخرى عمق التزامها بصون السلم والأمن الدوليين عن طريق إرسال قوات إلى الخطوط الأمامية. وأعمالنا تبين صدق أقوالنا. إن ليبيريا ورواندا هما آخر عمليتين في سلسلة طويلة من عمليات حفظ السلام التي اشتركت فيها غانا. وسنواصل تقديم إسهامنا كلما وحيثما طلب إلينا تقديم المساعدة. ولهذا السبب رعت غانا إعداد مسرد بالمصطلحات الانكليزية - الفرنسية لحفظ السلام، يوفر مصطلحات دقيقة لكلمات حيوية تستعمل بانتظام في مسرح العمليات الفعلي. ونحن ممتنون للحكومات البريطانية والفرنسية والسنغالية التي ساعدت جميعها على نجاح التجربة.

إن مشاكل إفريقيا الاقتصادية معروفة تماماً ولذلك لا لزوم لسردها. واسمحوا لي أن أقول إن بعضنا بدأ يشك في جدية المجتمع الدولي في مساعدة أفريقيا على مساعدة نفسها. فلقد عُد في السنوات القليلة الماضية

عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، اتضح أن المخاوف التي دفعت بعضنا إلى التشكك في حكمة التمديد اللانهائي كان لها ما يبررها، وذلك من جراء استئناف التجارب النووية في المحيط الهادئ. وقد دفعنا بالحجة بأن التمديد إلى أجل غير مسمى من شأنه أن يترك الدول النووية دون حافز حقيقي لإحراز مزيد من التقدم بشأن جدول أعمال تحديد الأسلحة. ويجب أن ندين إدانة قاطعة انتهاك الآثار المترتبة على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار. ودعونا نأمل في أن يتم استخلاص العبرة من الإدانة التي تكاد تكون شاملة للتجارب الفرنسية، وفي أن يكون هناك تحرك صوب الإبرام السريع لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية والبت في القضايا الهامة الأخرى في مجال نزع السلاح.

لا تزال عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة تحتل صدارة أنشطة الأمم المتحدة. وهذا يشكل استجابة واضحة إلى الاحتياجات العاجلة في شتى أجزاء العالم، ونحن في غانا ما برحنا نحاول أن نسهم إسهاماً متواضعاً عن طريق الاشتراك في هذه البعثات مثل البعثة في رواندا. ويسرنا أن نلاحظ أنه يجري حالياً الكثير من التفكير بشأن كيفية تحسين وتعزيز دور حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة. وسنواصل الاشتراك الفعال في هذه المناقشات ونأمل أن يكون بالإمكان الموافقة على ترتيبات جديدة تعود بالنفع علينا جميعاً.

واسمحوا لي بالنسبة لهذه القضية أن أعرب عن أسف وفدي العميق للتأخير في تسديد المبالغ المستحقة للبلدان المشاركة بقوات مثل بلدي، عن النفقات التي تكبدتها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونحث على بذل كل جهد مستطاع لحل هذه المسألة بأسرع ما يمكن. وبطبيعة الحال فإنه مما يساعد على ذلك كثيراً أن تقوم الدول الأعضاء المتأخرة في سداد اشتراكاتها بالوفاء بالتزاماتها وسداد ما عليها. ونحثها أن تفعل ذلك دون مزيد من الإبطاء.

وإذ أتناول موضوع حفظ السلام، اسمحوا لي أن أتكلم باختصار عما نحاول نحن في إفريقيا الغربية أن نفعله في ليبيريا. على أساس الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، اتخذت البلدان الأعضاء في الجماعة

أداة للسياسة الخارجية لأي بلد أو مجموعة بلدان. وعندما يحدث ذلك، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ستتنزع إلى الشك في قرارات الأمم المتحدة و/أو التمرد عليها. وسيكون هذا التطور تطوراً مأساوياً يجب تجنبه مهما كان الثمن. لهذا السبب، تطلب غانا إلى مجلس الأمن، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في منظمة الوحدة الإفريقية، أن يرفع الجزاءات المفروضة على ليبيا دون مبرر، وأن يسعى إلى إيجاد حل سلمي لمسألة لوكيربي والمسائل الأخرى ذات الصلة. ويجب علينا طبعاً أن نعقد دوماً العزم الشديد على أن نكافح دون هوادة الإرهاب الأخرق.

واسمحوا لي أن أختم كلامي بإعادة تأكيد التزام غانا بإزاء الأمم المتحدة باعتبارها أفضل أمل في السلام وفي التعاون الدولي. فلتعش الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في منغوليا، سعادة السيد تسيرينبيلين غومبوسورين.

السيد غومبوسورين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أقدم تهنئي الخالصة إلى سعادة السيد فريتاس دو أمارال على انتخابه للمنصب السامي، ألا وهو منصب رئيس الدورة الاحتفالية الخمسين للجمعية العامة. وإنني على ثقة بأن الجمعية، تحت قيادته القديرة، ستنجح في النهوض بالمرامي والأهداف النبيلة لميثاقنا. وأود أيضاً أن أسجل تقدير وفد بلدي العميق لسلفه السفير أمارا إيسي، ممثل كوت ديفوار، الذي ترأس بكل اقتدار شتى أنشطة جمعيتنا خلال الدورة التاسعة والأربعين.

إن عام ١٩٩٥ عام فريد لما يتضمنه من احتفالات بالذكرى السنوية لأحداث بارزة. فالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانتها الحرب العالمية الثانية يجري على نطاق عالمي بفهم مجدد لدروسها المؤلمة.

وتصادف هذه الذكرى اليوبيل الذهبي لتأسيس الأمم المتحدة، التي يجسد ميثاقها تطلعات آبائنا الذين تعهدوا، بعد ما شهدوا فعلياً الأهوال التي سببتها أكثر الحروب تدميراً، بأن ينقذوا الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، ويفضوا المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

المؤتمر تلو المؤتمر والحلقة الدراسية تلو الحلقة الدراسية بشأن هذه المسألة. ونشرت دراسة تلو دراسة أعدها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وشتى المؤسسات والشخصيات البارزة الأخرى، تناولت جميع أبعاد مشاكل القارة.

ولقد ألزمت البلدان الإفريقية أنفسها مراراً بتنفيذ إصلاحات اقتصادية ومؤسسية بعيدة المدى، على أساس أن يكمل المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، جهودها تكميلاً تاماً عن طريق تقديم الدعم المادي المطلوب.

وفي حين أنني لا أقلل من أهمية المساعدة التي تلقتها إفريقيا في السنوات القليلة الماضية، لا بد لي من أن أسجل خيبة الأمل العميقة التي يشعر بها العديدون منا في القارة لأن المساعدة المتوقعة لم تصل قط. علاوة على ذلك، فإن العمل المطلوب على جبهتي الديون والمساعدات والذي كان من شأنه أن يكمل الصورة لم يف بالغرض أيضاً.

ومما يدعو إلى مزيد من الأسف أن ثمة حكومات عديدة في إفريقيا تعرضت لمخاطر سياسية كبيرة نتيجة تنفيذها المخلص لبرامج التكيف الهيكلي المؤلمة التي كان لها تأثير حاد على شعوبها. وهذا أمر مؤسف أيضاً لأن إفريقيا شهدت ارتفاعاً هائلاً في التمكين الشعبي الذي تجلّى في إنشاء حكم دستوري في بلد تلو الآخر. ولا يعتقد أحد بأن المجتمع الدولي يرغب في تهيمش القارة الإفريقية عمداً. ويمكن لمشكلة فقر القارة الإفريقية، لو لم يجز التصدي لها بجدية، أن تعرض السلم والأمن الدوليين لأخطار كبيرة. وثمة صراعات عديدة في إفريقيا سببها الضغوط الإنمائية، ويمكنها بسهولة أن تتخذ أبعاداً دولية.

وفيما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، فلننسج إلى الكفاح ضد غطرسة القوة وضد العودة إلى ممارسة عادات الاستعمار مثلما يظهر في الحصار الاقتصادي غير المبرر المفروض على كوبا، والجزاءات المفروضة على ليبيا. وستقوض هذه الأعمال، ولا سيما عندما ترعاها الأمم المتحدة، سلامة هذه المنظمة. ويجب أن يجعلنا انهيار الحرب الباردة أكثر حذراً تجاه أية محاولة ترمي إلى تحويل الأمم المتحدة إلى

على هذه المنظمة. ونأمل أن يكلل الاجتماع التذكاري الخاص باعتماد الوثيقة الملهمة التي تعيد تأكيد المقاصد والمبادئ التي يجسدها الميثاق وتحدد الاستراتيجيات التطلعية التي تناسب تحديات الألفية الجديدة. وفي هذا الصدد نجد في تقرير الأمين العام الحفازين "خطة للسلام" و "خطة للتنمية" وملحقيهما عوناً كبيراً على تنقيح مفاهيمنا للسلام والأمن والتنمية، وعلى التفكير الجماعي في مستقبلنا.

وحفزت الأمم المتحدة على عقد سلسلة من المؤتمرات العالمية - مؤتمرات معنية بحماية الطفل وبالبيئة، وبحقوق الإنسان، وبالسكان والتنمية الاجتماعية، وبالنهوض بالمرأة - أسفرت جميعها عن وضع استراتيجيات مشتركة وخطط عمل محددة، للوقت الراهن وللقرون الحادي والعشرين. ولضمان التنفيذ الكامل لهذه الاستراتيجية الشاملة للتنمية البشرية المستدامة من المحتم تبسيط الآلية القائمة للتعاون المتعدد الأطراف. وهنا أود التأكيد على الضرورة الملحة لإجراء إصلاح في منظومة الأمم المتحدة برمتها بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، وذلك بطرق منها زيادة فعالية المنظمات العالمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن تحسين التنسيق بينها.

والواقع أن التغييرات الخطيرة التي أعقبت الحرب الباردة لم تشمل العلاقات الاقتصادية الدولية - وهذا مجال اهتمام رئيسي للأمم المتحدة. فوجوه الظلم والاختلالات المستمرة فضلاً عن الاتجاهات الحمائية وتنامي أعباء الديون الخارجية والعجز عن المشاركة المتكافئة في اتخاذ القرارات الدولية وتناقص تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل عبئاً ثقيلاً على الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتصدي بفعالية للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية الضاغطة التي تواجهها.

وتؤيد منغوليا تأييداً كاملاً الجهود التي تبذلها حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ من أجل استرعاء اهتمام المجتمع الدولي، ومجموعة السبعة بوجه خاص، إلى مسألة التصدي لهذه المشاكل الحادة. ومن نافلة القول إنه لا يمكن بلوغ هذا الهدف المشترك إلا بالعمل المشترك بين الشمال والجنوب.

وفي هذا الاحتفال التاريخي، لا يسعنا إلا أن نشيد بواضعي الميثاق الذين أضفت رؤياهم الملهمة على صلاحية وشرعية لازمان.

إن أسرة الأمم المتحدة تضم ١٨٥ دولة ذات سيادة، وهذه حقيقة تشهد شهادة قاطعة على ما لمقاصدها ومبادئها من عالمية وشرعية حقة. ولقد عملت المنظمة العالمية طوال وجودها بمثابة محرك قوي يحدث تغييرات مثيرة في مجال العلاقات الدولية وفي عملية تنمية الأمم على حد سواء.

ويتعين إيلاء الأمم المتحدة الفضل لما حقته من إنجازات باهرة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتنظيم جهود المجتمع الدولي من أجل وضع حد للاستعمار والفضل العنصري، وكفالة الاستقلال والسيادة للبلدان النامية ودعم تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية، والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحماية البيئة والحفاظ عليها، فضلاً عن تعزيز التعليم والثقافة والعلم والصحة.

وبالإمكان القول إن جذور هذه الإنجازات تكمن في تزايد إدراك المجتمع الدولي لغلبة الأولويات العالمية والاتجاهات الموضوعية في التطورات التاريخية إلى جانب الحكمة من إيجاد تطبيق فلسفة التوفيق الدقيق بين المصالح المتباينة للدول.

ومع هذا فالمسجل التاريخي لخمسين عاماً من عمر المنظمة لا يقتصر على قصص النجاح. فثمة فصول تكشف عن نكسات الأمم المتحدة وإخفاقاتها حين عطلها بالفعل انتشار العداوات الأيديولوجية ومواجهات التكتلات العسكرية. فقد جاء وقت لم تستطع فيه دول ذات سيادة أن تمارس حقها في الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. ومنغوليا، مثلاً، التي كانت تقف دائماً بجانب القوات المتحالفة والأمم الأخرى المحبة للسلام خلال الحرب العالمية الثانية والتي أسهمت بنصيبها المتواضع في النصر العظيم، ظلت حتى عام ١٩٦١ محرومة من ممارسة حقها المشروع في الانضمام إلى المنظمة العالمية.

ويتبين من الاحتفال الرسمي بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة الذي يشهده أكبر تجمع على الإطلاق لقادة العالم أن المجتمع الدولي، بربطه حاضره ومستقبله بالأمم المتحدة، يعلق آماله وتطلعاته

سيعده الأمين العام عن هذا الموضوع المراعاة الواجبة خصائص جميع البلدان وبوجه خاص الموقع الجغرافي والأحوال المناخية وتنمية البنى الأساسية، وغير ذلك من الخصائص.

إننا نرحب بدخول اتفاقية قانون البحار حيز النفاذ، وهي الاتفاقية التي تجري الإشادة بها على نطاق واسع باعتبارها أحد الإنجازات التاريخية التي حققتها الجهود التعاونية للأمم المتحدة. ولسنا بحاجة إلى التأكيد على أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة لبلدان مثل منغوليا، وهي بلد نام، غير ساحلي، مركزه الجغرافي في غير صالحه، إذ يقع في بيئة غير مؤاتية من حيث الطرق ووسائل النقل.

ويعرب وفد منغوليا عن أمله في أن تقرر الجمعية العامة في دورتها الحالية التوصيات التي اعتمدها في حزيران/يونيه الماضي الاجتماع الثاني للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات التمويلية والإنمائية.

ونعتقد أن منظمة التجارة العالمية ستيسر اندماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي وتكفل حماية مصالحها عن طريق المنافع التي تعود عليها من آلية الانضباط التجاري.

ومما أكد أهمية جدول أعمال نزع السلاح هذا العام عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، الذي نظر في سير عمل المعاهدة وقرر تمديداتها لأجل غير مسمى.

ومن بين الأهداف والمبادئ الهامة الرامية إلى تعزيز عملية نزع السلاح النووي عن طريق التدابير العملية، ينبغي التنويه بالتدابير المتعلقة بإبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية، وإن كان من المؤسف أن تقوم دولتان حائزتان للأسلحة النووية وطرفان في معاهدة عدم الانتشار بإجراء تجارب نووية، مما يخالف التزاماتهما، بل إنهما أعلنتا عن اعتزامهما مواصلة إجراء تلك التجارب. ونرى أن الحظر الشامل للتجارب النووية إلى حد اندماج قوتها التفجيرية الذي أعلنته حكومة الولايات المتحدة مؤخرا سيعجل المفاوضات بشأن المعاهدة مما يمكن من عقدها في العام القادم.

ويدل استمرار الحروب وحالات الأزمات وانتشارها على أن المواقف التقليدية المتخذة إزاء استخدام القوة كوسيلة معيارية لتسوية المنازعات لم تنبذ بعد وأن قيمة الإنسان وحقه في الحياة يظلان منكرين عليه.

وإزاء هذه الخلفية شهدت الأمم المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية توسعا ملحوظا في أنشطتها في مجال حفظ السلام وصنع السلام والدبلوماسية الوقائية. ورغم الصعوبات التي واجهت عمليات حفظ السلام ورغم تزايد تعقده مهامها فقد حققت نجاحا بعيدا في الأماكن التي تدخلت فيها بغرض استعادة السلام والأوضاع الطبيعية. ولا ينبغي مع هذا أن تحبط إخفاقات الأمم المتحدة ما تبذله من جهود في المستقبل. بل ينبغي أن تساعد الدروس المستفادة من هذه الإخفاقات على أن تزن المنظمة بشكل واقعي إمكاناتها والقيود المفروضة عليها، وأن تعمل في إطار ولاياتها الواضحة والقابلة للتحقيق.

وإذا أريد أن يعكس مجلس الأمن الواقع في الأيام الراهنة وأن يظل على مستوى التحديات التي يواجهها فينبغي زيادة تكثيف عملية الإصلاح - انتهاج الديمقراطية في طرائق عمله وتحقيق مزيد من الشفافية في أنشطته. ومن رأي منغوليا المدروس أن توسيع مجلس الأمن ينبغي أن يقوم على مبدأي العدل والتمثيل المنصف. وينبغي أن يكون ضمان هذا الأمر بطرق نذكر منها قبول البلدان ذات المكانة العالمية كاليابان وألمانيا، وكذلك ممثلين للبلدان النامية.

ومن المهم أن تتخذ خطوات محددة لضمان التنفيذ الكامل للقرار بحماية الدول الصغيرة وأمنها وهو القرار الذي اتخذ في الدورة السابقة. وترحب منغوليا بتقرير الأمين العام عن الاحتياجات الإنمائية المحددة للدول الأعضاء الصغيرة وتتوقع أن تظهر الأفكار والتوصيات الواردة فيه، على النحو الواجب، في أنشطة الأمم المتحدة.

وتقدر منغوليا تقديرا عالميا تفهم المجتمع الدولي للمشاكل والمصاعب التي تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ودعمه لجهودها الرامية إلى اندماجها في الاقتصاد العالمي. ونرى أن من المهم أن تقرر الجمعية العامة النظر في هذه القضية في دورتها الحادية والخمسين. ويأمل وفدي أن تراعى في التقرير الذي

قانونية. ووضع حد للتدهور الاقتصادي، ونستشف الآن بوادر الانتعاش. ونشعر بالامتنان للدعم والمساعدة اللذين يقدمهما المجتمع العالمي، والبلدان المانحة، والمنظمات الدولية، التي تواصل الاضطلاع بدور هام في تعزيز هذه البدايات الإيجابية.

غير أننا ما زلنا نعاني بشدة من مشاق فترة التحول، ومنها أن الناتج القومي الإجمالي في بلدنا يقل كثيرا عن المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة، في الوقت الذي تتدهور فيه مستويات المعيشة ويزداد فيه الفقر. وفي ظل هذه الظروف، تعبئ حكومة بلدي مواردنا إلى أقصى درجة، كما أنها تضطر إلى البحث عن المزيد من المساعدة في الخارج. ونحن نتطلع في هذا الصدد إلى اجتماع المانحين الخامس الذي يعقد في طوكيو في وقت مبكر من العام القادم.

وختاما، أود أن أعرب عن ثقتي في أن الجمعية العامة ستنظر في هذه الدورة التذكارية بشكل بناء في البنود المدرجة في جدول أعمالها وتعتمد قرارات تستجيب لتحديات المستقبل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة سناطور فيليب ناغيرا بولي، وزير الخارجية والسياحة والطيران المدني في فيجي.

السيد بولي (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن التهاني الحارة والتمنيات الطيبة التي تقدمها فيجي، حكومة وشعبا، إلى الرئيس بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة التاريخية الخمسين. ونحن على ثقة من أنه بفضل خبرته الثرية وقدرته المعروفة على القيادة، ستمت الجمعية مداولاتها بنجاح في هذه الدورة الهامة. وأود أيضا أن أعرب عن تهانسي وقد بلدي لصاحب السعادة السيد أمارا إيسي، وزير الخارجية، الذي ترأس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين وقاد عملها إلى نهاية ناجحة.

وأود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في الترحيب بحرارة بجمهورية بالاو بصفتها العضو الخامس والثمانين بعد المائة في الأمم المتحدة،

ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء البطء الذي يتم به التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية مما يؤخر، دون داع، دخولها حيز النفاذ. ونحن نناشد البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

إن منغوليا ترحب بالاتفاق المؤقت بشأن المرحلة الثانية من الحكم الذاتي الذي توصلت إليه منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في إطار التوصل إلى الإقرار الكامل للشعب الفلسطيني بالحق في تقرير مصيره. إن هذا الاتفاق يمثل خطوة كبرى نحو توطيد عملية السلام في الشرق الأوسط.

كما يعرب وفد بلدي عن ارتياحه للاتفاقات التي عقدت مؤخرا بشأن يوغوسلافيا السابقة، وهو يبعث فينا الأمل في التوصل إلى حل نهائي لتلك الأزمة التي طال أمدها.

ونعتقد أن المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي يعقد في كولومبيا قريبا سيضع الخطوط العريضة لمهام الحركة في السنوات القادمة، وسيسهم في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى حل مجموعة من المشاكل المترابطة بشأن تعزيز السلم والأمن الدوليين ودعم التنمية والتقدم.

ومما له أهمية كبرى أن دعم السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد وثق عرى التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. كما أن التقدم الذي أحرز في حل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية كان له أثره الإيجابي على احتمالات التوصل إلى تسوية شاملة في هذا الجزء من منطقتنا.

إن منغوليا، تمشيا مع أولويات سياستها الخارجية، تسعى إلى الاشتراك بمزيد من النشاط في عملية التكامل الإقليمي. ونحن على ثقة بأن هذا الموقف سيحظى بتأييد أكبر من جانب الحكومات الأخرى.

لقد انقضت أكثر من خمس سنوات على انخراط منغوليا في طريق الديمقراطية والتحرر الاقتصادي فأرسي أساس متين لنسج سياسي جديد تعززه ضمانات

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، أي قبل ربع قرن، تم قبول فيجي في الأمم المتحدة بوصفها العضو السادس والعشرين بعد المائة، وكانت دولة حديثة الاستقلال لم يتجاوز عمرها ثلاثة أيام. ووقف آنذاك على هذه المنصة بالتحديد السفير سيميليسا سيكيفو، المرشح لتولي منصب الممثل الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة وقال:

"على الرغم من أنني أمثل بلدا صغيرا يقع في مكان ناء في المحيط الهادئ، فإن حكومة بلدي وشعبها يعتزان بشدة بالمبادئ والمثل التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة، والتي جعلت هذه الجمعية العامة الموقرة في العام ٢٥ من وجودها تجسد أحد الآمال الكبرى لمستقبل البشرية. ونحن مصممون تصميمًا كاملاً على الاضطلاع بدورنا، مهما كان متواضعا، في المساعدة على صون وتعزيز المقصد السامي الذي أنشئت من أجل هذه الجمعية - ألا وهو الأخوة في الإنسانية" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والعشرون، الجلسات العامة، الجلسة ١٨٦٣، الفقرة ١١١).

وأود أنؤكد اليوم أنه منذ تلك المناسبة المشهودة، لم يتغير أي شيء يمكن أن يقلل بأي حال من الأحوال من ذلك التصميم. وهو لم يتزعزع أبدا. وقد بينت السنوات التي تخللت هذه الفترة أن المقصد السامي الذي أشار إليه السفير سيكيو يشكل الرابطة التي تربطنا معا في السعي من أجل تحقيق مصير عالمي مشترك. وما زالت المبادئ والمثل التي ألهمت مؤسسي الأمم المتحدة باقية بوصفها أهدافا نبيلة يشكل تحقيقها تحديا لنا.

واليوم هو يوم خاص بالنسبة لفيجي لأنه يوافق السنة الخامسة والعشرين لقيامنا كدولة. وفي حين أن الذكريات السنوية تعتبر لحظات مناسبة للاحتفال بها، فإنها تعتبر أيضا وقتا مناسباً للتأمل والتقييم وتوجيه الشكر. وفي حالتنا الخاصة، تشعر فيجي بأنها مدينة بالامتنان لأصدقائها في المجتمع الدولي الذين مدوا لنا يد العون على مدى تلك السنين. ومنذ تلك اللحظة قبل عقدين من الزمن، عندما شرع زورقنا الضعيف في بدء رحلته الطويلة بكل ما يتخللها من شعاب مرجانية ومياه ضحلة، كانت سلوانا وجود ذلك العدد الكبير من الأصدقاء المستعدين لأن يبينوا لنا المنارات والفنارات التي تمكننا

من أن نختار المسار الذي يجعل لاستقلالنا مغزى لنا. فبالنيابة عن حكومة وشعب فيجي، أرى أن من واجبي الرسمي اليوم أن أقول شكرا جزيلا لأصدقائنا. ومع مواصلة زورقنا لرحلته، نحن واثقون بأنه سيمكننا مواصلة التعويل على توجيه أصدقائنا ومساعدتهم لنا. ومن هؤلاء الأصدقاء الأمم المتحدة، التي نقدر غاية التقدير ارتباطنا بها والمساعدة التي توفرها لنا.

لقد أنشئت الأمم المتحدة قبل نصف قرن لتضع نهاية لويلات الحروب ولبناء عالم أفضل للأجيال المقبلة. وانتهت الحرب الباردة وما صاحبها من تنافس بين الدولتين العظميين. بيد أنه رغم انخفاض حدة الصراعات بين الدول فإن التاريخ الحديث يبين أن عائد السلام الذي كثرت الوعود به والناجم عن انتهاء المواجهات العقيمة التي طبعته جل حياة الأمم المتحدة - هذا العائد لم يتحقق. فما زالت الصراعات داخل الدول تمزق نسيج المجتمعات الراسخة. ولو نظرنا حول عالمنا، فهل يمكننا أن نقول بصدق إن هذا العالم اليوم أفضل مما كان قبل ٥٠ عاما؟

خلال العام الماضي بصفة خاصة كان هناك قدر كبير من محاسبة النفس حول دور الأمم المتحدة. وقد نبع هذا جزئيا من إدراك متعاضم بأن أصحاب الخوذ الزرق عجزوا، في وجه الصراعات الأهلية، عن إنقاذ الأرواح ومنع تلك الصراعات. وأعتقد أن ما يبدو من تردد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يعكس عدم قدرتنا كدول أعضاء في المنظمة على تنمية إحساس واضح ينم عن الثقة بالدور الجديد للأمم المتحدة في بيئتنا العالمية المتغيرة اليوم.

ذلك أننا نتق علينا جميعا مسؤولية جماعية لكفالة إيجاد رؤية أدق لدور الأمم المتحدة الحديثة. ويمكننا تحقيق ذلك بالإرادة السياسية. وفي هذه العملية، أرى أن الوقت الحالي مناسب لنا كيما نعيد تكريس أنفسنا للميثاق، إذ إن المبادئ التي يجسدها هي التي تمثل أفضل فرصة لإيجاد السبيل الواضح الذي نسير على هداه مع اقترابنا من الألفية الجديدة. ولا يقل عن ذلك في الأهمية أننا كدول أعضاء يتعين علينا أن نزود منظمنا بالموارد التي تمكننا من تنفيذ ولايتها بعد تنشيطها.

إن على الأمم المتحدة أن تزيد من توسيع آلياتها الخاصة بالدبلوماسية الوقائية. ومن الواضح أن خطة

ففي نهاية المطاف، لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام بدون تنمية. وتمثل الحلول الدائمة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الهياكل الأساسية الجوهرية للسلام طويل الأمد. والواقع أنه لا يمكن ولا ينبغي للأمم المتحدة أن تتراجع عن هذا الجانب من مهامها.

ولا بد من معالجة مسألة زيادة ترشيد العمليات والبرامج داخل الأمم المتحدة ووكالاتها على وجه الاستعجال وبكل قوة. وتؤيد فيجي الجهود الرامية إلى إنشاء فريق عامل رفيع المستوى يعنى بإصلاح الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى المساهمة في الجهود التي تبذل داخل المنظمة بهدف إعادة تنشيط وتعزيز منظومة الأمم المتحدة. ومما له أهمية قصوى بالنسبة لعملية الاستعراض تلك، أن الأمم المتحدة بحاجة إلى أن تعيد توجيه اهتمامها لتبتعد عن الأنشطة المحدودة القيمة والأهمية، وتوجه إلى تعزيز الأنشطة التي تعتبرها الدول الأعضاء مفيدة. وسيقتضي هذا اتخاذ بعض القرارات الصعبة التي لم يعد من الممكن إرجاؤها.

لقد خلق انتهاء عالم القطبين وزيادة العضوية في الأمم المتحدة تحديات جديدة للمنظمة. وأحد هذه التحديات هو إصلاح مجلس الأمن. وقد تابعت فيجي باهتمام شديد المداولات التي دارت في إطار الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ونعتقد أن هياكل الأمم المتحدة يجب أن تعبر عن التغيرات الجارية على الساحة السياسية العالمية. فيجب أن تعبر عن مبادئ التمثيل الجغرافي والعدالة بما يتسق مع الواقع السياسي والاقتصادي لعالم اليوم. والحجج الداعية إلى زيادة عضوية مجلس الأمن والتي تعبر عن هذه المبادئ لا تقبل الجدل. وتعتقد فيجي أيضاً أنه في حين أن القضايا المتعلقة بشكل المجلس لها أهمية، فإن إيلاء أهمية مماثلة لمضمون عمل مجلس الأمن له أهمية حيوية كذلك. ونحن نحث، على وجه الخصوص، على الاهتمام عن كثب بحق "النقص" في ضوء الواقع العالمي الجديد الذي أشرت إليه.

وتود فيجي أن تسجل اعتقادها القوي بأن حماية وأمن الدول الصغيرة ما زال موضوع الاهتمام المحوري للأمم المتحدة. وفي العام الماضي، شاركنا في تقديم قرار حول هذا الموضوع في اللجنة الرابعة، فما دام مهربو المخدرات وتجار السلاح الدوليون وغاسلو الأموال

للسلام التي أعدها الأمين العام قد قدمت بوضوح مساهمة بارزة في المناقشات التي تدور في هذا المجال. وتحت فيجي الجمعية العامة على أن تولي اهتماماً جاداً لتنفيذ توصياته المتعلقة بهذه المسألة. وترى فيجي أن هناك مزايا كثيرة في المقترح الداعي إلى إنشاء إدارة أو وحدة خاصة تتناول موضوع منع المنازعات وحلها. ويمكن لهذه الوحدة أن تنسق الإجراءات الخاصة بإرسال قوة الانتشار السريع إلى مواقع الاضطراب عند اندلاع المنازعات. والأهم من ذلك أن هذه الوحدة سوف تستطيع أن تجمع وتحلل وتفسر المعلومات والاستخبارات، وأن تنمي قدرات الكشف المبكر لحالات الصراع المحتملة. ويمكنها أيضاً أن تعمل مع الدول في وضع تدابير بناء الثقة التي تستهدف تخفيف حدة الصراعات داخل الدول وفيما بينها إلى أدنى حد ممكن.

ما زال المركز المالي للأمم المتحدة من المسائل التي تثير القلق لفيجي. وليس هذا شأننا وحدنا. فأنا على يقين بأن الزيادة المفاجئة والضخمة في نفقات عمليات حفظ السلام إلى مستوى يزيد عن ثلاثة أمثال ما ينفق على التنمية أصبح من الصعب استمرارها وتبريرها. ورأينا منذ فترة أن الاختلال الواضح بين الموارد الملتزم بها لقضايا الأمن والموارد الملتزم بها للتنمية أمر لا مبرر له.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، نحن جميعاً نعلم أن هناك متأخرات كبيرة في سداد الاشتراكات، ونحن لا نعترض على عمليات حفظ السلام. بل على العكس من ذلك، نحن كنا دائماً من المساهمين النشطين بقوات في شتى بعثات حفظ السلام على الرغم من صغر حجم بلدنا وافتقارنا النسبي إلى الموارد. وقد دفعت فيجي ثمنها فادحاً في الأرواح والأموال لمساهمتها بقوات، ولكنها فعلت ذلك عن طيب خاطر وبرغبة مخلصّة، وسوف تواصل فعل ذلك في المستقبل. ولكن من الواضح أنه يتعين على الأمم المتحدة أن ترشد نفقاتها الخاصة بحفظ السلام، وأن تسدد في الوقت نفسه بالكامل وفي الوقت المحدد الأموال التي تدين بها للبلدان المساهمة بقوات.

وقد أخذ يتضح الآن أن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء، إن لم يكن غالبيتها، تود أن تولي الأمم المتحدة المزيد من الاهتمام والموارد للتنمية البشرية والاجتماعية.

الثمانية التي تعتزم تفجيرها، أن تعيد النظر في قرارها. ولم يفت كثيرا أوان إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. وفي السنوات الأخيرة تمتعت فرنسا بعلاقات ودية في منطقة المحيط الهادئ، بفضل الوقف الاختياري للتجارب الذي طبقه الرئيس ميتيران، ولكن كل ذلك الاستعداد الطيب وذلك الدفء في العلاقات يتعرضان الآن بسرعة للزوال نتيجة لقرارها الأخير. وقد أعرب قادة محفل المحيط الهادئ في اجتماعهم في ماداغ في الشهر الماضي عن سخطهم الشديد حيال استئناف فرنسا لتجاربها النووية في منطقة المحيط الهادئ. وقرروا أن يعيد المحفل النظر في مركز فرنسا كشريك في الحوار في المحفل، إذا ما واصلت تجاربها في المحيط الهادئ. ولذلك، فإنه لموقف يبعث على خيبة الأمل الشديدة، أن تمضي فرنسا قدما، على الرغم من كل هذه الاعتراضات وتفجر جهازا نوويا ثانيا في فاغاتوفا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ونحن نرى أن هذا العمل بمثابة صفع على وجه قادة المحفل وجريمة عنيفة بحق شعوب منطقة جنوب المحيط الهادئ.

ولعل الجمعية تعلم أن المحفل قد قام بالتعليق الواجب لعضوية فرنسا كشريك في الحوار التالي لانعقاد المحفل. وسيبقى هذا التعليق ساريا حتى تغير فرنسا قرارها بإجراء التجارب النووية في المحيط الهادئ. وتؤيد فيجي قرار المحفل تأييدا تاما.

وتود فيجي أيضا أن تعرب عن أسفها الشديد ازاء استمرار جمهورية الصين الشعبية في تجاربها النووية. ولا نرى أي مبرر لمثل هذه التجارب. وتدعو حكومتي جميع الدول التي لديها نوايا مماثلة أن تكف عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يهدد المفاوضات الجارية في الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح المعقودة في جنيف. وبينما توضح المؤشرات الحالية أن المفاوضات الرامية إلى إبرام معاهدة لحظر التجارب النووية عالمية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بشكل فعال تسيير في طريقها المرسوم، فإنه لا يمكننا أن نفترض حتى الآن أن الوقت قد حان لتبادل التهاني وعبارات الشفاء ولن يحدث ذلك إلا بعد الإبرام النهائي لتلك المعاهدة التي تأخذ في الاعتبار أمن جميع الدول، بما فيها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وما برحت فيجي تعطي درجة عالية من الأولوية لالتهاء من المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. ونرحب بالتزام الرئيس كلبنتون بمعاهدة حظر التجارب لبلوغ عتبة

والمجرمون الدوليون من ذوي الياقات البيضاء ماضين في أنشطتهم، ومادام المرتزقة والإرهابيون وغيرهم من المغامرين موجودين، فإن حماية وأمن الدول الصغيرة سيظلان عرضة لعمليات العدوان من الداخل والخارج أيضا. وتطلع الدول الصغيرة على الأخص إلى أحكام الميثاق فيما يتعلق باحترام وحماية سيادتها.

في وقت سابق من هذا العام، انضمت فيجي إلى الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة في الاتفاق على تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى ودون قيد أو شرط. وكان مؤتمر الاستعراض والتמיד صعبا واستوجب الاستعداد لتقديم تنازلات من جانب العديد من الأطراف في المعاهدة. وفي أثناء المؤتمر، ذكرت فيجي أن بقاء معاهدة عدم الانتشار في المستقبل، سيتوقف على سلوك الدول فيما يتعلق بحقوقها وواجباتها. وقد وافقت فيجي على القرار بتمديد المعاهدة مع ما يشوبها من نقائص لأن رأينا كان أنها تشكل مساهمة هامة لتحقيق السلم والأمن العالميين.

ولذلك شعرنا بخيبة أمل شديدة عندما قامت فرنسا بالإعلان عن قرارها في حزيران/يونيه الماضي من هذا العام باستئناف تجاربها في جنوب المحيط الهادئ. ويبرهن قرار فرنسا الذي جاء في أعقاب مؤتمر معاهدة عدم الانتشار على قدر كبير من عدم التفهم للأمر. وقد ظلت فيجي تعارض بشبات إجراء التجارب النووية بجميع أشكالها وفي أي بيئة تجري فيها. بل على العكس، نعتقد أن تلك التجارب بدلا من أن تسهم في كفالة الأمن الوطني بل والعالمية، فإنها تنتقص منهما. وما زالت فيجي تعتقد، كدولة تقع في المحيط وتعتمد اعتمادا شديدا على البحر في غذائها وبقائها، أن إجراء التجارب النووية في منطقتنا يؤثر علينا تأثيرا مباشرا. فهو يهدد بالخطر أحد الموارد الأساسية لمعيشتنا وصحتنا، لا في الحاضر فحسب، بل لأجيال قادمة. ومن المعروف تماما أن القرار الفرنسي باستئناف التجارب النووية في موروروا لقي إدانة عالمية. وضمت بلدان جنوب المحيط الهادئ فرادى وجماعات أصواتها بقوة إلى تلك الاحتجاجات باعتبارها الأكثر تعرضا للضرر المباشر. ويمكن للمرء أن يتساءل في ضوء وقف الحرب الباردة، ما هي الحاجة إلى إجراء مزيد من التجارب على الأسلحة النووية؟

لذلك تحث فيجي فرنسا، حتى في هذه المرحلة، بعد أن فجرت بالفعل جهازين نوويين من الأجهزة

فمعظم البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، إن لم يكن كلها، من بين البلدان التي تأثرت سلبا بتغيير نظام التجارة العالمية، ويعزى ذلك جزئيا إلى إلغاء بعض ترتيبات التفضيل التجاري التي كانت جزءا منه. وقد تحملت الاقتصادات النامية للجزر الصغيرة وطأة هذه التغييرات، مما اضطرها إلى إجراء تكيفات مؤلمة أحيانا.

ولذا، نحث شركاءنا من البلدان المتقدمة النمو على تقديم المساعدة للجهود التي نبذلها على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز قدرتنا التنافسية الاقتصادية على الصعيد الدولي، ولتوسيع نطاق فرصنا التجارية. وقد رحبت فيجي في العام الماضي، مع بلدان جزرية نامية صغيرة أخرى، بقرار الجمعية العامة ١٠٠/٤٩، الذي ذكر بالضعف الاقتصادي الخاص للدول الجزرية النامية الصغيرة. وتتعترف فيجي بدور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة، في مجال البحوث وتحليل السياسة العامة، في توطيد قدرات الدول الجزرية النامية الصغيرة على اجتذاب نصيب أكبر من التجارة العالمية. ونرحب بما حدث مؤخرا من تعيينات لكبار الموظفين في كلا الكيانين لزيادة التركيز على المشاكل المتعلقة بالدول الجزرية النامية الصغيرة. بيد أن فيجي تعتقد أنه يجب أن تقدم دون تأخير أدلة أكثر إقناعا وتحديدا على اتخاذ تدابير دعم محددة لصالح الدول الجزرية النامية الصغيرة. ونوصي على وجه السرعة بإجراء ذلك باعتباره أمرا جديرا بأن تدرسه بالتفصيل لجنة التنمية المستدامة في جزئها الرفيع المستوى المقرر انعقاده في العام القادم.

إن الحديث عن السلام والتنمية يفرض على جميع سكان القرية العالمية، ولا سيما القادة أن يتذكروا الالتزامات التي وافقوا عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في وقت مبكر من هذا العام في الدانمرك، وعلى أن يندروا أنفسهم مرة أخرى للوفاء بها. وإذا التزمنا نحن بوصفنا قادة في الحكم بتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية تمكن الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية، سنكون قد قطعنا شوطا طويلا صوب تهيئة بيئة مفضية إلى السلام.

ولذا، تجدد فيجي نداءها إلى البلدان الصناعية المتقدمة النمو لتعزيز المساعدة التي تقدمها إلى البلدان النامية في إطار إعلان كوبنهاغن لتحسين مستويات

الصفر. وتحت فيجي الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقدم تأكيدات مماثلة بعد على أن تفعل ذلك. وتحمل هذه الدول مسؤولية خاصة فيما يتعلق بإبقاء المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب ماضية في مسارها الصحيح. ونعتقد أن إبرام معاهدة شاملة تغطي جميع الشواغل المتصلة بهذا الموضوع سيقدم مساهمة هامة في الجهود الموجهة إلى نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية بكل جوانبه.

ولدينا داخل منطقتنا، جنوب المحيط الهادئ، عدد من الاتفاقيات والمعاهدات المقصود بها إبقاء المنطقة خالية من المواد النووية وغيرها من المواد الخطرة. وتشمل هذه الصكوك اتفاقية عام ١٩٨٩ الخاصة بحماية وتنمية الموارد الطبيعية والبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ، والبروتوكولات المتصلة بها، واتفاقية نومييا، واتفاقية ويغاني اللتين لم يفتح باب التوقيع عليهما إلا في الشهر الماضي، وهما تستهدفان حظر استيراد النفايات الخطرة والمشعة إلى بلدان المحفل الجزرية ومراقبة وإدارة حركة النفايات المشعة والتخلص منها عبر الحدود في نطاق منطقة جنوب المحيط الهادئ، ومعاهدة راروتونغا لعام ١٩٨٥ لإنشاء منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية والبروتوكولات الثلاثة الملحق بها.

وفيما يتعلق بالمعاهدة الأخيرة، يسعدنا أن دولتين من الدول النووية الخمس - وهما الصين والاتحاد الروسي - قد وقعتا على البروتوكولات ذات الصلة. ولكن الدول النووية الثلاث الأخرى لم توقع بعد. ولذا، نحث الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة على التوقيع على البروتوكولات في أقرب وقت ممكن، كدليل على التزامها بتوقيع معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية.

كان المتوقع، من منظور عالمي، أن يربط استكمال جولة أوروغواي بين الاقتصادات بشكل أكبر من ذي قبل من خلال زيادة تدفقات التجارة والأموال على أساس تحرير التجارة، وما يقترن به من تدعيم النظم التجارية المتعددة الأطراف. ولكن بينما كان لتحرير التجارة الناجم عن جولة أوروغواي آثار إيجابية على تجارة ودخل بعض البلدان، فإن هذه العملية لم تعد بنفس الفائدة على الجميع. كما أن العملية لم تكن مفيدة لجميع دول العالم.

مشاركتها وتعاونها في أنشطة مختلف المحافل الدولية والإقليمية ستكون موضع ترحيب.

ويسعد فيجي، بوصفها عضوا في محفل جنوب المحيط الهادئ، انضمام جمهورية كوريا إلى المحفل كشريك في حوار ما بعد المحفل. وإننا لواءثقون من أنه بوسع جمهورية كوريا، وهي دولة ذات اقتصاد سريع النمو، أن تؤدي دورا هاما للغاية في تنمية منطقة جنوب المحيط الهادئ. ونرحب بالفرص التي أمامنا مستقبلا. وإضافة إلى ذلك، نأمل في أن تستمر المبادرات بشأن إجراء محادثات بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويحدونا الأمل في أن يجرى حوار مباشر في الوقت المناسب بين الكوريتين يؤدي إلى تصالحهما وإعادة توحيدهما في نهاية المطاف.

وقد عقد في الشهر الماضي في بيجين المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وشاركت فيجي فيه أيضا. ونتقدم بالشكر إلى حكومة الصين وشعبها على استضافتهما للمؤتمر. وقد أشاد وفد بلدي كثيرا بكفاءة تنظيم المؤتمر. ونرحب بالمداوالات المفيدة جدا التي دارت في بيجين. وتتطلع فيجي إلى تنفيذ خطة العمل سريعا حتى يتسنى ترجمة الأفكار التي تتضمنها الخطة إلى نشاط مجد من أجل تحسين أحوال المرأة.

إن الانشغال بالتقدم الاقتصادي لا ينبغي أن يكون على حساب الحماية المستمرة للبيئة، والتنمية المستدامة. بل إن المحافظة على البيئة بشكل سليم سيشجع النمو الاقتصادي ولن يعرقه.

وبينما كان ينظر لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جانيرو على أنه لحظة تحديد المسار في السعي إلى تحقيق الاستدامة والحماية البيئية، تأسف فيجي على أن الافتقار إلى الالتزام السياسي، المقترن بإجهاد المانحين، كان مسؤولا عن عدم تخصيص معظم البلدان المتقدمة النمو موارد مالية كافية لتمكين البلدان النامية من التصدي للمشاكل الكثيرة المرتبطة بالتدهور البيئي.

وإذا لم تحدث قريبا زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وإذا لم يتحقق الهدف الدولي المتمثل في ٠,٧ في المائة، فسيكون هناك تراجع خطير في الالتزامات التي جرى التعهد بها في ريو. وفيجي باعتبارها دولة

المعيشة في العالم الثالث. وعلى المدى الطويل، ستكون المجتمعات الوطنية الأكثر استقرارا وثراء والتي تضم أفراد ينعمون بتغذية جيدة أقل تهديدا للسلام والاستقرار العالميين من الدول التي يركز مواطنوها في الفقر المدقع وفي أهوال العنف الطائفي. وفي الوقت ذاته نعترف أيضا بأنه نظرا لتزايد صعوبة الحصول على موارد، ولا سيما المساعدة الإنمائية، فإنه يتعين علينا جميعا أن نحرص على استخدام أية موارد تتاح لنا على أفضل وجه.

فالواقع أن الإدارة السليمة للموارد تصبح بشكل متزايد من أهم ما يشغل بال كل من مانحي المعونات ومتلقيها في منطقتنا، جنوب المحيط الهادئ. وقد كان موضوع بحث محفل جنوب المحيط الهادئ في عام ١٩٩٤ "إدارة الموارد". وانصبت مداوالات المحفل هذا العام، والتي جرت الشهر الماضي فقط في بابوا غينيا الجديدة، على موضوع "ضمان التنمية بعد عام ٢٠٠٠". وعلى غرار الأعوام السابقة، أجرى الأعضاء الجزريون في المحفل مرة أخرى مناقشات مفيدة جدا مع مقدمي المعونات في المنطقة وذلك في إطار حوارهم الذي دار بعد المحفل. ونحن نقدر تقديرا بالغا فرصة الجلوس مع المانحين ومناقشة القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك. وتشمل الجهات المانحة الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، واليابان، وكندا، والاتحاد الأوروبي، وجمهورية الصين الشعبية، وتايوان، وجمهورية كوريا.

ونعتقد أن التعاون الإقليمي سيؤدي دورا متزايدا الأهمية في تنمية اقتصاداتنا الوطنية. ولذا نقيم تقييما عاليا اتصالاتنا المتزايدة مع البلدان الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا، ومع اقتصادات جنوب شرق آسيا بشكل عام. وهذه تشمل تايوان، التي يسعدنا أن يكون بيننا وبينها تعاون تجاري واقتصادي وتقني مفيد جدا ووثيق جدا، بالضبط كما هو الحال التي تربطنا بها مع جمهورية الصين الشعبية علاقات رسمية قوية وواضحة لا لبس فيها. ونعتقد أن لدى تايوان، شأنها شأن جمهورية الصين الشعبية، قدرة هائلة على الإسهام بشكل عملي في تنمية منطقتنا والعالم بشكل عام. ولذا، نرحب بروح الحوار والتعاون بين تايوان وجمهورية الصين الشعبية، ويحدونا الأمل في أن يتمكن أيضا المجتمع الدولي بأسره من الاستفادة من هذا التعاون. ومن المؤكد أن زيادة

السمكية الكثيرة الارتحال. وكان الاتفاق الذي توصل إليه المؤتمر تتويجا لأكثر من سنتين من العمل الذي شاركت فيه بلدان كثيرة. وسيشكل هذا الاتفاق لبنة هامة أخرى في التطور التدريجي للقانون الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة، وتأمل فيجسي أن يؤدي الاتفاق إلى الانتفاع المستدام بالموارد الحية للبحار. ويشرف فيجي أنها اضطلعت بدور صغير فلي تسهيل عمل المؤتمر. لقد حافظنا على وعد السفير سيكيغو بأن فيجي ستؤدي دورها، مهما كان متواضعا، في شؤون هذه الجمعية العظيمة.

وأود في نفس الوقت أن أشيد بشكل خاص بالسفير ساتيا نانندان، الذي أكمل المؤتمر، تحت قيادته ورئاسته، المهمة الصعبة المتمثلة في التأليف. بين المصالح المتنافسة أحيانا التي كانت مدار المفاوضات التقنية والمعقدة في أحيان كثيرة، والتي سمحت بالوصول إلى اتفاق. إن السفير نانندان مبعث فخر لنا وفيجي مدينة له بإسهاماته المثابرة.

وتابعت فيجي باهتمام شديد مداولات الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين تحت القيادة اللامعة للسيدة إريكا - إيرين دايز، التي أمكن بفضل توجيهاتها استكمال مشروع إعلان بشأن حقوق السكان الأصليين. وتعتقد فيجي أن مشروع الإعلان شامل ويحتوي على العناصر الأساسية التي ينبغي أن تكون جزءا من صك يسعى إلى تناول الشواغل المشروعة لجميع السكان الأصليين ورعاية تطلعاتهم. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تدعم الجهود الرامية إلى اختتام العمل الذي يؤدي إلى الاعتماد المبكر لمشروع الإعلان. غير أنه إذا كان مشروع الإعلان هاما في حد ذاته فإن فيجي تعتبر أن الوقت قد حان للاعتراف الكامل على المستوى الدولي بحقوق السكان الأصليين وذلك ببدء مفاوضات تضع في أقرب وقت ممكن عهدا قانونيا بشأن هذا الموضوع. وتعتقد حكومتي أن هذا الصك سيكون تقدما منطقيا يتبع إبرام مشروع الإعلان ويؤذن بتوافر الإرادة السياسية لاحترام حقوق السكان الأصليين.

خلال الجزء الأكبر من حياة الأمم المتحدة، أملى القوي إرادته على الضعيف، وكذلك فعل الكبير على الصغير، والجبار على الهزيل. ولئن بدا أن هناك بعض ما يشبه النظام فإن ذلك كان دائما على حساب العدالة والإنصاف. وفي هذا السياق، لئن كانت الأمم المتحدة رمزا

جزرية صغيرة نامية تحرص بصفة خاصة على أن تدرك البلدان الصناعية الأكثر غنى مسؤوليتها تجاه المجتمع الدولي وأن تتخذ خطوات عاجلة لمساعدة الدول النامية الجزرية الصغيرة في تنفيذ برنامج عمل بربادوس، وعلى وجه التحديد هناك حاجة إلى التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا والموارد المالية.

هناك أيضا حاجة ماسة لأن تصل الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الأسواق وأن تحصل على التكنولوجيات الجديدة، وعلى الاستثمارات والموارد المؤسسية والبشرية، حتى تتمكن من الاستجابة بقدر أكبر من الفعالية للتحديات المتمثلة في إيجاد سبل جديدة لتحقيق التنمية المستدامة. وتحت حكومتي جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على أن تتحرك بسرعة لإبرام بروتوكول فعال يحقق في نهاية المطاف تحسينات في نظام المناخ العالمي. وبالنسبة لدول الخط الأمامي مثل فيجي والمعرضة لارتفاع منسوب مياه البحار، وللأعاصير والظواهر الطبيعية الأخرى في أسوأ أحوال تغير المناخ، ليس للسياسة دور يذكر في الواقع المتمثل في أن بقاءنا الفعلي سيتأثر إذا لم تتخذ إجراءات فورية لتصحيح أوجه الخلل في نظام المناخ العالمي. وفي هذا السياق ترحب فيجي ببدء المفاوضات بشأن ولاية برلين لتعزيز الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ التي بدأت في جنيف في آب/أغسطس الماضي.

وكانت فيجي قد أعربت في المؤتمر الأول للأطراف في الاتفاقية عن أسفها لأن المؤتمر لم يسفر إلا عن نتائج ضئيلة. ولا تزال فيجي تعتقد أن تحالف الدول الجزرية الصغيرة ينبغي أن يشكل أساسا لأي صك جديد يرمي إلى تعزيز اتفاقية المناخ. وبالإضافة إلى ذلك لا ينبغي في الوقت الحالي أن نكبل البلدان النامية بالتزامات جديدة نظرا لأن الأولوية القصوى لهذه البلدان ستظل مكافحة الفقر. وبما أنه من المسلم به أن الحالة التي وصل إليها نظام المناخ العالمي في الوقت الحاضر هي نتيجة للأنماط الضارة للإنتاج والاستهلاك في البلدان الصناعية، فإنه ينبغي لتلك البلدان أن تواصل الاضطلاع بدور رائد في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

وترحب فيجي بالالتزام الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة

وإنني أعتقد أن هذه النصيحة التي قدمت آنذاك بالتواضع الذي يتميز به قائلها، الذي شيد صرح فيجي المعاصرة، لا تقل في قوتها اليوم عما كانت عليه منذ ٢٥ عاما. إنني أوصي هذا الجمع الموقر أن يمعن النظر فيها.

كلمة السيد مانويل ساترنيو داكوستا رئيس وزراء جمهورية غينيا - بيساو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية غينيا - بيساو.

اصطحب السيد مانويل ساترنيو داكوستا، رئيس وزراء جمهورية غينيا - بيساو، إلى المنصة.

الرئيس (شفوية عن الإنكليزية): يسرني أن أرحب برئيس وزراء جمهورية غينيا - بيساو، السيد مانويل ساترنيو داكوستا وأدعوه لإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة.

السيد ساترنيو داكوستا (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية والترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): السيد الرئيس، باسم بلدي وحكومة بلدي، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أقدم أحر التهاني لكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة، التي تصادف الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وتوليكم رئاسة هذه الدورة يأتي تتويجا لحياتكم العملية السياسية والدبلوماسية الطويلة اللامعة، وسيكفل دون شك نجاح مداولاتنا. ومن دواعي الامتنان البالغ أيضا أن نؤكد هذه الحقيقة، لأننا وبلدكم، البرتغال، نتشاطر ماضيا تاريخيا يتسم بروابط عميقة الجذور من الثقافة والتعاون، توحد شعبينا وبلدنا اليوم.

ونعرب أيضا عن تهانينا لسلفكم، سعادة السيد أمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار، وهو بلد تربطنا به علاقات صداقة وتعاون ممتازة، على الطريقة البارعة التي أدار بها مداولات الدورة التاسعة والأربعين.

ونود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لعرب للأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالي عن تقديرنا للطريقة الدينامية التي يقود بها منظمنا.

للأمل بالنسبة لشعوب البلدان الصغيرة مثل بلدي فإن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به قبل أن تتمكن من الوفاء بالوعد المتمثل في تعزيز الكرامة الإنسانية وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق التقدم الاجتماعي للجميع. والآن، بعد أن قلنا ما قلنا، فإن فيجي ترى مع ذلك أن الأمم المتحدة لا تزال أفضل منظمة أصيلة في فكرها ابتدعها الإنسان حتى الآن لتأمين بقائه في ظل السلام والعدل والتقدم.

وفي هذا اليوم، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر الذي يصادف اليوبيل الفضي لاستقلال فيجي، واليوبيل الذهبي لإنشاء الأمم المتحدة، نود أن نشاطر المجتمع الدولي هذه الفرصة غير العادية لتجديد التزامنا بتحقيق تطلعات الميثاق. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل السهر على تحقيق مصالح البشرية جمعا من خلال توفير محفل مفيد لإدارة حوار صادق بين الغني والفقير بغية تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية وبالتالي تحقيق السلام.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بكلمات تعود بنا إلى طريق الذكريات. عندما قام أول رئيس وزراء لفيجي الرايت أونزابل راتو سير كاميسيزي مارا، رئيسنا الحالي، بمخاطبة هذه الجمعية بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، اختتم خطابه التاريخي بهذه الكلمات.

"لقد ذكر الكثير من جهود الأمم المتحدة على تحسين الرفاه المادي لشعوب العالم، وكنت أقرأ الآن تقريرا فاحصا ومبدعا للجنة الثانية يضع مخططا للعقد الثاني للتنمية الاقتصادية. وقد يبدو أنه من الجحود أن يجادل في هذه الأولوية بلد صغير مثل فيجي، كان في معظم الأحيان ضمن المتلقين للعطاء. ولكن الكثير من هذه الخطط، وإن تكن موضع ترحيب تظل حبيسة داخل حدود بلد واحد. أما القيم المادية والروحية فهي على العكس لا تعرف الحدود، ونحن بتمسكنا بها وبتشجيعها نسير في طريق دولي حقا، يفضي، أكثر من أي شيء آخر، إلى تجسيد مفهوم العالم الواحد. إننا لا نعيش بالخبز وحده. وإذا انطلقنا من الأساس الوطيد للمثل الأخلاقية والروحية القويمة، فإننا سنستطيع بها وحدها أن نمضي قدما لتحقيق تقدم اقتصادي له معنى". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والعشرون، الجلسات العامة، الجلسة ٨٧٦، الفقرة ٢١٠)

وفي الشرق الأوسط، تستحق عملية السلام مساعدة المجتمع الدولي. ولهذا، نرحب بارتياح بالتقدم المحرز.

وفيما يتعلق بجامو - كشمير، يحث بلدي أطراف الصراع على إيجاد حل عادل ودائم.

وبلدي يواصل تأييد المبادرات المتعلقة بالمفاوضات في تيمور الشرقية تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، رغبة في التوصل إلى حل عادل يكتب له الدوام.

وفيما يتصل بمسألة الحظر المفروض على كوبا، والذي له تأثير على سكان ذلك البلد، تشجع غينيا - بيساو على إقامة حوار بين الأطراف المعنية رغبة في التوصل إلى حل نهائي مرض.

وفي يوغوسلافيا السابقة، حيث شهد المجتمع الدولي أعمالاً وحشية، صار بوسعنا أخيراً أن نرحب في تفاؤل بالتقدم المحرز في المفاوضات.

في الوقت الذي يحتفل فيه المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمنا العالمية، أود، نيابة عن حكومة بلدي، أن أؤكد مجدداً اقتناعنا التام بأن جمهورية الصين في تايوان ينبغي أن تنضم إلى الأمم المتحدة على أساس تطبيق مبدأ التمثيل المتوازي للبلدان المقسمة. وفي هذا السياق، من المرغوب فيه أن يشترك البلدان في نفس الوقت في الأنشطة الدولية، وذلك رغبة في تعزيز الاتصالات والمفاوضات البناءة بهذه الطريقة. إن احترام حقوق الإنسان والديمقراطية التعددية وممارستها عاملان في تحقيق الوحدة الوطنية والسلام، وفي صون الاستقرار الدولي. وغينيا - بيساو تواصل السعي للدفاع عن هذا المفهوم والحفاظ عليه، لأن أعماله بصفة مستمرة أمر لا غنى عنه لتطويره.

لا تزال غينيا - بيساو تعمل على تحسين إدارة اقتصادها. والتنفيذ الملائم لبرنامج للتكيف الهيكلي يعكس شواغل حكومة بلدي المستمرة. ومع ذلك، فإنني مقتنع بأنه بالرغم من الجهود التي نبذلها لإعادة موازنة الاقتصاد الكلي ولتحسين رفاه شعوبنا، فإن بلدي يحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي، رغبة في مواجهة التحديات الإنمائية العديدة التي أمامنا. إن الفقر والظلم الاجتماعي، اللذين تعاني منهما معظم البشرية، يشكلان الأسباب الجذرية للصراعات التي تهدد السلام واستقرار العالم. وما

في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمنا، وبعد مرور عام واحد على إجراء أول انتخابات متعددة الأحزاب في غينيا - بيساو، أشعر بفخر خاص إذ أحظى بشرف تمثيل بلدي في هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة. وهذا الحدث يوفر للمجتمع الدولي مناسبة خاصة وإطاراً ملائماً لإعادة تأكيد تمسكنا التام بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الأمم المتحدة - بعد مرور نصف قرن على إنشائها - أن تكون قادرة، أكثر من أي وقت مضى، على مواجهة التحديات الجديدة.

إن غينيا - بيساو ترى أنه يجب على منظمنا، حتى يمكنها أن تستجيب على أحسن وجه لاحتياجات اليوم، أن تجري بصفة عاجلة الإصلاحات المناسبة وأنا مقتنع بأن التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدث على الساحة الدولية لها تأثير على الطريقة التي تعمل بها منظمنا. ونحن مقتنعون تماماً بأن انتهاء العلاقات الدولية الثنائية القطبية والحرب الباردة يعد بتوفير ظروف أفضل لمستقبل منظمنا.

إن الآفاق الواسعة التي تتفتح أمام عملية التسوية السلمية للصراعات في أجزاء عديدة من العالم ليست مجرد مسألة ظروف، وإنما بالأحرى تعبير عن إرادة ثابتة من جانب المجتمع الدولي لإقامة سلام دائم.

وفي هذا السياق، نلاحظ بارتياح أنه بعد كل هذه الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بوجه خاص، أحرز تقدم هام في ليبيريا.

وفيما يتعلق بأنغولا، نحبي الطريقة التي سارت بها عملية المفاوضات ونفذت بها الاتفاقات الموقع عليها في لوساكا. ونحن نهنيئ شعب وزعماء موزامبيق البلد الشقيق، على الطريقة المثالية التي أجريت بها أول انتخابات متعددة الأحزاب هناك.

إن الحالة في الصومال لا تزال تثير قلقاً شديداً لغينيا - بيساو الخطير. ونحن نحث الأطراف المعنية على وضع حد للأعمال العدوانية، وعلى مواصلة التفاوض رغبة في تحقيق المصالحة الوطنية.

غير دائم في مجلس الأمن، وقد صادقت المجموعة الأفريقية على هذا الطلب.

في هذا الصدد، ألتمس تأييد جميع الدول الأعضاء.

باسم الجمعية العامة، شكر الرئيس رئيس وزراء جمهورية - غينيا بيساو على بيانه؛ اصطحب رئيس وزراء جمهورية غينيا - بيساو، السيد ساترينو داكوستا من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.

لم تتخذ فورا تدابير عاجلة، فنحن مهتدون بأن نرى التوترات الإيديولوجية للحرب الباردة تفسح المكان لتحل محلها أزمات أخرى، وبخاصة أزمات ذات أصل اقتصادي ومالي.

إن تهديد البيئة حقيقة يجب مواجهتها على سبيل الاستعجال. وحماية النظام البيئي تتطلب دعما مستمرا للعمليات الإنمائية للبلدان الأشد فقرا. ولهذا السبب، نعتقد أن التخلف الاقتصادي يشكل تهديدا خطيرا لبيئة القارة الأفريقية. إن البلدان الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل تواجه مشاكل خطيرة تتمثل في الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تهدد بشكل خطير تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

واليوم أكثر من أي وقت مضى يصبح التعاون الدولي أمرا لا بد منه للسلام العالمي ولحماية وتعزيز الكرامة الإنسانية كيف نكفل للجيل الحاضر والأجيال المقبلة التمتع التام بحقوقها وتحقيق تطلعاتها. وأنشطة التنمية الاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ينبغي أن تركز بصفة خاصة على أضعف المجموعات كالنساء والأطفال والشباب والمسنين والمعوقين.

وغينيا - بيساو الوفية للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة تؤكد من جديد عزمها على صيانة السلم والأمن الدوليين وتكرر الإعراب رسميا عن تصميمها الراسخ على الاستمرار في هذا التوجه. وفي هذا السياق، نرحب بسرور بنتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

إن اسهام غينيا - بيساو في تحقيق مثل أهداف منظمنا معروفة تماما. وأوضح دليل على هذا هو مشاركتنا في مختلف عمليات حفظ السلام في جميع أرجاء العالم. ونحن على اقتناع بأن صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية جماعية لجميع الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، وفقا لمبدأ المساواة في السيادة للدول. وفي هذا السياق، قدم بلدي، غينيا - بيساو، طلبه لشغل مقعد